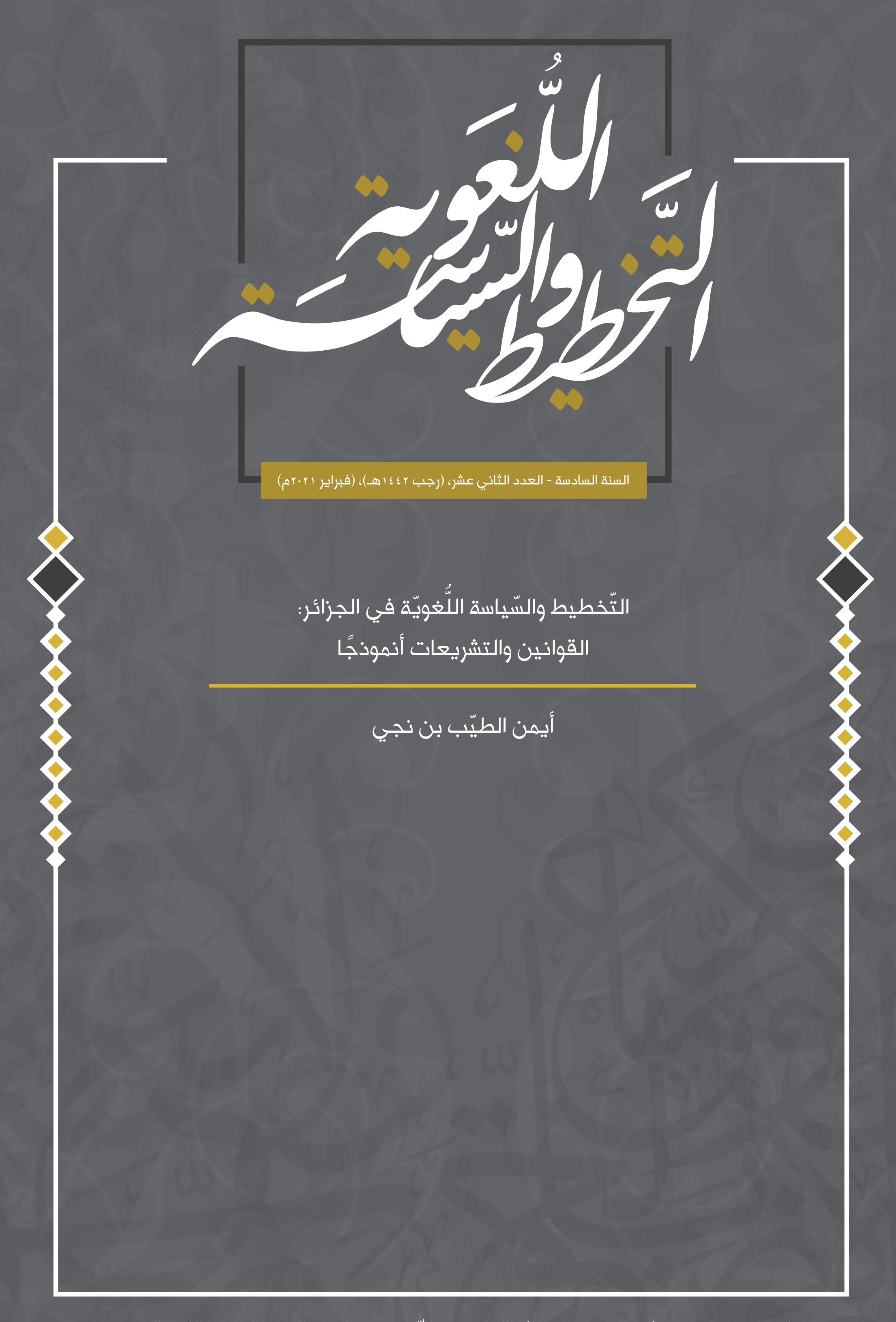


السنة السادسة - العدد الثاني عشر، (رجب ١٤٤٢هـ)، (فبراير ٢٠٢١م)

التّخطيط والسّياسة اللُّغويّة في الجزائر: القوانين والتشريعات أنموذجًا

أيمن الطيّب بن نجي

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية



السنة السادسة - العدد الثاني عشر، (رجب ١٤٤٢هـ)، (فبراير ٢٠٢١م)

التّخطيط والسّياسة اللُّغويّة في الجزائر:
القوانين والتشريعات أنموذجًا

أيمن الطيّب بن نجي

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية


التخطيط والسياسة اللغوية





رئيس التحرير

أ.د. محمود إسماعيل صالح

مدير التحرير

أ.د. محمود بن عبد الله المحمود

هيئة التحرير:

أ.د. صالح بن حمد السحيباني

د. أمل عبد الله الراشد

منسق التحرير

أ. محمد مفلح الشهراني

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم بن سليمان الشمسان

أ.د. سعد بن عبد الرحمن البازعي

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

أ.د. صالح بلعيد

أ.د. عبد السلام بن عبد السلام المسدي

أ.د. عز الدين بن محمد مجدوب

أ.د. محمد خضر عريف

أ.د. محمد خطابي



مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي

لخدمة اللغة العربية

King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for

The Arabic Language

مجلة التخطيط والسياسة اللغوية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

السنة السادسة العدد الثاني عشر

(رجب ١٤٤٢هـ)، (فبراير ٢٠٢١م)

(ردمد) : ١٦٥٨ - ٧٤١٣

لإسهاماتكم واستفساراتكم نسعد بتواصلكم من خلال:

البريد الإلكتروني لمجلة التخطيط والسياسة اللغوية

mtsl@kaica.org.sa

هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٩

٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢

ناسوخ : ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٦٩

ص.ب. ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣

المملكة العربية السعودية

www.kaica.org.sa

صفة المجلة:

هي مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

من أهداف المجلة:

- إثراء المحتوى العلمي العربي في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية.
- تنمية الثقافة والممارسة البحثية في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية وتشجيع المهتمين والمتخصصين للبحث والاهتمام بهذا المجال.
- التوعية بمستجدات تخصص التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية والتعريف بالإنتاج الأكاديمي المميز باللغات الأخرى.
- التعريف بالمبادرات والمراكز ذات العلاقة بالتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في العالم العربي خصوصا، ودول العالم المختلفة بوجه عام.

المجالات البحثية للمجلة:

ينطلق اهتمام المجلة بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.

قواعد النشر بالمجلة:

تخضع جميع المواد المقدّمة إلى المجلة للتحكيم العلمي المتخصص، وتقبل البحوث والدراسات للنشر بالمجلة وفقا لقواعد النشر التالية:

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة.
- أن يكون البحث أو الدراسة في أحد مجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.
- أن يعتمد الباحث الأسس العلمية في كافة خطواته وأن يتبع قواعد التوثيق العلمي المستخدمة بالمجلة وهي طريقة جمعية علم النفس الأمريكية APA .
- أن تكون عدد كلمات البحث ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ كلمة.
- ألا يكون قد سبق نشر البحث في أي وعاء علمي.
- أن يعد الباحث ملخصا لبحثه في حدود ٢٠٠ كلمة باللغة العربية.
- تحتفظ المجلة بحقوق النشر، ويمكن للباحث إعادة نشر بحثه في وعاء أكاديمي آخر، بشرط مضي سنة على نشر البحث في مجلة التخطيط والسياسة اللغوية والإشارة إليه.
- يمنح كل مشارك في المجلة مكافأة رمزية ترسل للباحث خمس نسخ ورقية من العدد الذي نشر فيه البحث، ومستلة إلكترونية من البحث.

معامل تأثير المجلة:

١,٩٢(وذلك للعام ٢٠٢٠ وفقا لمعامل التأثير العربي، التابع لاتحاد الجامعات العربية)، كما حصلت على المرتبة الثالثة في معامل تأثير (ارسيف) التابعة لقواعد بيانات معرفة.

كما ترحب المجلة بالاستعراض العلمي للكتب ذات العلاقة باهتمامات المجلة وفق الضوابط المتاحة في صفحة المجلة في موقع مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية:

www.kaica.org.sa

البحوث المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة ودقة المعلومات والاستنتاجات.



كلمة التحرير

نسعد بالترحيب بكم في مطلع العدد الثاني عشر من مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. وفي هذا العدد يطيب لنا أن نضع بين أيديكم أربع دراسات تتناول قضايا مختلفة في سياق التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. حيث تتناول الدراسات سياسة الترجمة في سويسرا، والتخطيط المصطلحي، ومناقشة السياسة اللغوية والتخطيط في الجزائر، إضافة إلى قياس المستوى القرائي لدى إحدى الفئات الخاصة في المجتمع (فئة الصم وضعاف السمع)، ويعقب ذلك مراجعة لكتاب «العدالة اللغوية والنظامة والتخطيط».

يقدم محمد طجو في بحث بعنوان «سياسة حركة الترجمة في سويسرا: استقراء تاريخي»، قراءة علمية لاهتمام سويسرا بالترجمة وامتداده التاريخي من خلال دراسة حالة لبيئة لغوية لها خصوصيتها الثقافية والاجتماعية. ففي سويسرا أربع لغات رسمية إضافة إلى الإنجليزية التي تستخدم على نطاق واسع. كما أن البنية الاجتماعية تظهر أن مايقرب من ربع السكان من المهاجرين من خلفيات لغوية وعرقية متنوعة، علاوة على أن سويسرا تحتضن بشكل بارز العديد من المنظمات الدولية، والشركات، والمصارف مما جعل لها نسيجا لغويا خاصا نشطت فيه الترجمة في وقت مبكر. ويأتي ازدهار الترجمة في سويسرا بناء على عدة مبادرات ونشاط من عدد من المؤسسات

الثقافية. وسعى الباحث إلى تناول الإطار القانوني والمؤسساتي لهذه السياسة اللغوية «في إطار الترجمة»، وناقش أبرز مبادئها، والجهات الفاعلة فيها، كما استعرض أبرز المهن والشهادات ذات العلاقة. وبعد ذلك تناول الباحث أبرز الإجراءات والمبادرات الداعمة للترجمة في سويسرا مع محاولة النظر في التجربة للإفادة منها في العالم العربي.

وفي البحث الثاني تناقش لينا العتيبي قضية التخطيط المصطلحي للمصطلحات الطبية من خلال استقراء تاريخي لعينة من التراث العربي. فالعمل المصطلحي في اللغة العربية يحمل تاريخا طويلا وإرثا علميا كبيرا. وتسعى الدراسة للتركيز بوجه أخص على مصطلحات الصيدلة التي قدمها ابن سينا في كتاب القانون في الطب، وحاولت الدراسة حصر مصطلحات الأدوية الواردة في الكتاب، واستقراء المنهجية التي اتبعها ابن سيناء في وضع المصطلحات، وتوضيح مفاهيمها، وتأصيلها. كما حاولت الباحثة تتبع شيوع تلك المصطلحات في الطب قديمًا وحديثًا، والنظر في مدى مطابقتها لمعايير المصطلح العلمي من خلال تقييسها على مبادئ التقييس والتنميط التي وضعها وتناولها الباحثون في الضبط المصطلحي. وأظهرت الدراسة أهمية النظر في التجربة التراثية الزاخرة في التعامل مع المصطلحات العلمية والطبية وما تضمنته من عمل منهجي وجهد نوعي يمكن أن يكون أساسا لمشاريع تعريب الطب والعلوم في العالم العربي والتعامل مع المصطلحات العلمية.

وفي البحث الثالث يتناول أيمن الطيب بن نجي التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في الجزائر من خلال التركيز على القوانين والتشريعات متمثلة في نقاش الوضع القانوني للغة العربية والأمازيغية في الدساتير التي اعتمدتها الجزائر. كما تناول الباحث أبرز المؤسسات المعنية بإصدار وتنفيذ القرارات اللغوية ومعالجة الشأن اللغوي. واتبع الباحث المنهج التاريخي مستعرضا السياسات اللغوية منذ استقلال الجزائر وحتى نهاية

العقد الثاني من القرن الحالي. ويرى الباحث أن السياسة اللغوية تناولت قضية التعريب بصورة واضحة وكانت مهيمنة على الرؤية العامة في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. كما بين الباحث الحراك الذي شهدته السياسة اللغوية في الجزائر من حيث تبني سياسة الاستيعاب والانتقال بعدها إلى سياسة تعددية.

وفي البحث الرابع يستعرض الباحثان فيصل القريني و خالد العاصم قضية جوهرية لم يتم تناولها في الأدبيات العربية في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بشكل بارز وهي تقييم تخطيط الاكتساب اللغوي لدى الفئات الخاصة في المجتمع. حيث عمد الباحثان إلى التعرف على المستوى القرائي للطلاب الصم وضعاف السمع في منطقة الرياض. وذلك للكشف عن الكفاية اللغوية لدى هذه الفئة المهمة من المجتمع. وقام الباحثان ببناء مقياس وقاما بتطبيقه على عينة الدراسة (عدد من الطلاب من الصم وضعاف السمع في المرحلة الابتدائية والمتوسطة). وأظهرت النتائج أن الطلاب الصم وضعاف السمع لديهم ضعف في مستوى الفهم القرائي لا يتلاءم مع فئاتهم العمرية مما يبرز الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في تخطيط الاكتساب اللغوي لفئة الصم وضعاف السمع وتلبية احتياجاتهم التعليمية لاكتساب اللغة بصورة أفضل.

وبعد البحوث السابقة يقدم ناصر بن فرحان الحريّص مراجعة لكتاب «العدالة اللغوية والنظامة والتخطيط» لمؤلفه عبدالقادر الفاسي الفهري من خلال قراءة شمولية تعرض فصول الكتاب وتناقش محتواها مع إلقاء الضوء على النظريات والمقاربات التي تناولها المؤلف ومناقشتها بصورة عميقة من خلال محتوى الكتاب. ويرى الباحث أن الكتاب يعد إضافة نوعية ومتميزة لدراسة أي بيئة لغوية تتجاذبها التعددية اللغوية من كل جانب رغم تركيزه على الحالة المغربية إلا أنه يؤسس لمعالجة شاملة للإشكالية نفسها

في أماكن أخرى من العالم العربي، كما أن مما يميز معالجة الكتاب لقضاياه قيامها على أسس إجرائية ومنهجية تكاد تكون غائبة في كثير من الأدبيات العربية. كما يميز الكتاب جمعه بين السياسة اللغوية والتخطيط (ميدانه الأول) والعدالة والأخلاق وما يرتبط معها ويتقاطع من علوم الفلسفة والقانون والتربية والسياسة.

رئيس التحرير

أ.د.محمود إسماعيل صالح



التّخطيط والسّياسة اللُّغويّة في الجزائر: القوانين والتّشريعات أنموذجًا

أيمن الطيّب بن نجي[1]

ملخّص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التّخطيط والسّياسة اللّغويّة في الجزائر، مركّزًا على جانب القوانين والتّشريعات الّتي أصدرها المشرّع الجزائريّ، وقد تناول الباحث في سبيل ذلك جملة من المسائل، منها: الوضع القانونيّ للّغة العربيّة والأمازيغيّة في الدّساتير الّتي اعتمدتها الجزائر، وأبرز المؤسّسات الّتي عُنيت بتنفيذ القرارات اللّغويّة ومعالجة الشّأن اللّغويّ، والمجالات الّتي عالجها التّخطيط اللّغويّ، والأسباب الدّافعة لذلك، والتّحدّيات والنّتائج المترتّبة عليها. وقد فرضت طبيعة البحث استخدام المنهج التّاريخيّ؛ لاستقراء السّياسة اللُّغويّة في الجزائر منذ الاستقلال، وحتّى نهاية رئاسة بو تفليقة، ومنهج دراسة الحالة، وذلك قصد التمكّن من دراسة تجربة التّخطيط اللُّغويّ في الحالة الجزائريّة على عدّة مراحل زمنيّة مختلفة، والتّعمّق في هذه المراحل، ممّا يمكّن الباحث في نهاية الدّراسة من الوصول إلى نتائج دقيقة حول السّياسة اللّغويّة الّتي تبنّتها الجزائر في تعاملها مع اللُّغات الّتي يتحدّثها مواطنوها. وقد أظهرت الدّراسة عددًا من النّتائج من أهمّها: أنّ أكثر مجالات التّخطيط اللّغوي الّتي صدرت في حقّها قوانين لغويّة، هي مجال التّعريب، كما تبيّن للدّراسة أنّ السّياسة اللّغويّة في الجزائر اتّبعت في العقود الأولى بعد الاستقلال سياسة الاستيعاب اللّغويّ، ثمّ انتقلت بعد ذلك إلى سياسة التّعدّد اللّغويّ.

الكلمات المفتاحيّة: التّخطيط اللُّغويّ، السّياسة اللُّغويّة، التّشريعات اللّغويّة، اللّغة العربيّة، اللّغة الأمازيغيّة، التّعريب، الأقلّيات اللّغويّة، الجزائر.

١- باحث، كلية اللغة العربية، الجامعة الأسمرية، زليتن – ليبيا.

مدخل:

اللّغة كائنٌ حيٌّ، يتغيّر ويعتريه التّبدّل باستمرار، ولغتُنا مثال على هذا، فهي متغيّرة لا تبقى على حال، فعندما دخل غير العرب الإسلامَ، وزادت الرّقعة الجغرافيّة للمتحدّثين بالعربيّة، تأثّرت اللّغة، وفسدت السّليقة، وشاع اللّحن، فانبرت طائفة من أهل العربيّة لإصلاح ما فسد، بتسجيل كلام العرب، وتقعيد القواعد، وتأليف الكتب الّتي ترشد النّاس إلى قواعد الاستخدام السّليم للّغة، بيد أنّ محنة اللّغة العربيّة اليوم تختلف عمّا مضى، فالواقع المعيش اليوم ليس فيه عربيّة فصيحة فقط، إذ إنّ لغة التّواصل في كلّ البلدان العربيّة -دون استثناء- هي العامّيّة، الّتي فرضت نفسها على المجتمع، وزاحمت الفصحى في البيت، والشّارع، والتّعليم، والإعلام، وعلى ألسنة الوعّاظ والسّياسيّين، إضافةً إلى انتشار اللّغات الأجنبيّة في التّعليم والتّعامل اليوميّ في المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة، فلم تعد المشكلةُ لحنَ المرء في عربيّته، برفع مجرور أو نصب فاعل أو دخول ألفاظ أعجميّة أثناء الحديث بالعربيّة الفصحى، بل المشكلة هي ابتعاد أهل العربيّة عن لغتهم سواءً في المحادثة أو الكتابة، واستبدالِها بغيرها من لهجة محلّيّة تعوّدها اللّسان، أو لغة أجنبيّة فرضها الزّمان والمكان، فعادت العربيّة في غُربة، وانحصر استعمالها على ألسنة الوعّاظ والخطباء، وفي نشرات الأخبار.

وعلاج هذه المشكلة، يحتاج إلى أدوات جديدة -تختلف عن أداوت أسلافنا- تجدّد عهدنا مع العربيّة، وتحبّب ناشئتنا فيها، وترفع من مكانتها بين أبنائها، واستجابة للأخطار المحدقة باللّغة اليوم، ظهر مجال التّخطيط اللّغوي، الّذي يهتمّ باللُّغات المتداولة داخل الدّولة سواء كانت لغات رسميّة أو غير رسميّة، أجنبيّة أو محلّيّة، فهو الأداةُ الأمثلُ للتّدخّل في اللّغة، سواء في متنِها أو مكانتها وعلاقتها بالمجتمع الكائنة فيه، وتتمثّل مهمّة التّخطيط اللّغويّ في قدرته على المساعدة في التّأثير في المشهد اللّغويّ، وذلك بما يتوافر عليه من أدوات ومناهج تتيح دراسة اللّغة داخل الدّول والجماعات واستقصائها،

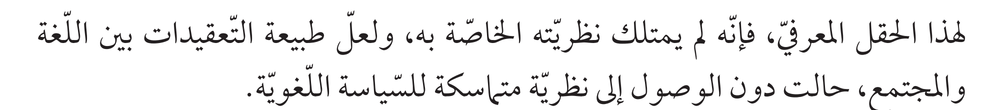
ودراسة العوامل المؤثّرة فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار توجّه الدّولة ومصالحها، وطبيعة البلد المستهدف ثقافيًّا، واجتماعيًّا، وسياسيًّا، وجغرافيًّا، ثمّ العمل على صوغ سياسات لغويّة وإقرار قوانين وتشريعات لغويّة تخدم هذه اللّغة وتصلح من شأنها.

ويسعى الباحث في هذه الدّراسة إلى الإجابة عن السّؤال الرّئيس الآتي: ما السّياسة اللّغويّة الّتي تبنّتها الجزائر في تعاملها مع المشهد اللّغويّ؟ ويندرج تحت هذا السّؤال عدّة أسئلة فرعيّة، هي: ما طبيعة الواقع اللّغويّ في الجزائر؟ ما التّشريعات والقوانين السّياسيّة المشرّعة لإصلاح المشهد اللّغويّ في الجزائر؟ ما المجالات الّتي استهدفها التّخطيط اللّغويّ في الجزائر؟ ما التّحدّيات الّتي واجهتها الجزائر، والنّتائج الّتي حصدتها؟

الإطار النّظريّ:

١. التّخطيط اللّغويّ:

يحمل لفظ التّخطيط في المعاجم اللّغويّة معنى العزم على الأمر، وصنع آثارٍ وعلاماتٍ (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤: خ ط)، وفي الاصطلاح لا يوجد تعريف معيّن يتّفق عليه أهل الاختصاص؛ إذ تعدّدت التّعريفات في شأنه، وسببُ الاختلاف حداثة الحقل المعرفيّ، وتداخل التخصّصات المعرفيّة فيه، (كوبر، ٢٠٠٦: ٩١) فالتّخطيط اللّغويّ نشاط صريح يتّجه نحو اللّغة وعلاقتها بالأفراد في المجتمع، كعلم السّياسة، وعلم اللّغة، وعلم الاجتماع اللُّغويّ، ويشير روبرت كوبر إلى أنّ الباحثِين في هذا الحقل لم يطوّروا مناهجَ بحث خاصّة بدراسة مشكلات التّخطيط اللّغويّ، فلا توجد نظريّات أو فرضيّات مترابطة وقابلة للتّجريب والاختبار بعد، وإنّما محصّلة ما هو موجود عبارة عن «أطر وصفيّة في دراسة التّخطيط اللّغويّ»(كوبر، مصدر سابق: ٩١٨٧، ٨٨)، وهو ما أكّده تولفسون من أنّ هذا الحقل لم يطوّر أيّ نظريّة في مجاله، وما نجده هو مقاربات تعكس افتراضات وتصوّرات حول كيفيّة التّعامل مع اللّغة (Tollefson, 2011: 357)، فعلى الرغم من التّاريخ الطّويل



لهذا الحقل المعرفيّ، فإنّه لم يمتلك نظريّته الخاصّة به، ولعلّ طبيعة التّعقيدات بين اللّغة والمجتمع، حالت دون الوصول إلى نظريّة متماسكة للسّياسة اللّغويّة.

٢. السّياسة اللّغويّة:

يعدّ مفهوم السّياسة اللّغويّة أحد أهمّ أساسيّات حقل التّخطيط اللّغويّ، والممثّل الأبرز للشّق النّظريّ فيه، ويُعرّفه كالفي بأنّه: «مجمل الخيارات الواعدة المتّخذة في مجال العلاقات بين اللّغة والحياة الاجتماعيّة، وبالتّحديد بين اللّغة والحياة في الوطن، فاتّخاذ قرارٍ بتعريب التّعليم في المرحلة الجامعيّة، يشكّل خيارًا في السّياسة اللّغويّة، أمّا احتمال وضعه موضع التّنفيذ في هذا البلد أو ذاك، فيشكّل تخطيطًا لُغويًّا» (كالفي، ٢٠٠٨، ٣٩٦ - ٣٩٧)، ويظهر من تعريف كالفي أنّ السّياسة اللّغويّة تتعلّق بالجزء الخاصّ بالقرارات التي تضعها سلطات البلاد، وعلى الرّغم من هذا، فإنّ السّياسة اللّغويّة لا تتوقّف عند سَنّ التّشريعات والقوانين والإعلان عنها، فمرحلة السّياسة اللّغويّة مترابطة مع ما قبلها وما بعدها، وتحتاج من ينقلها من مرحلة القرارات إلى مرحلة التّنفيذ (القاسميّ، ٢٠١٥: ١١- ١٢).

٣. في العلاقة بين اللّغة والسّياسة:

اللّغة والسّياسة مفهومان متلازمان، يتأثّر أحدهما بالآخر، فضعف النّخب السّياسيّة في البلاد العربيّة وتراجع دورها، قاد إلى تدهور الأوضاع الاقتصاديّة، والاجتماعيّة...، واللّغويّة في هذه البلدان، وهو ما يؤكّده الفهري في معرض ردّه عن سؤال حول سبب ضعف العربيّة في مؤسّسات التّعليم، فأجاب بأنّ السّبب يرجع باختصار «إلى ضعف النّخبة السّياسيّة والثّقافيّة والعلميّة، وغياب مشروع ثقافيّ/ حضاريّ فعليّ» (علوي والعناتي، ٢٠٠٩: ١٠٢)، فسوء إدارة السّياسيّين للّغة وعدم الاهتمام بها، وضعف التّخطيط لها، وعدم الاستثمار فيها ودعمها في مؤسّسات التّعليم في مقابل اللّغات الأجنبيّة، قاد إلى ضعفها وتأخّرها.

وفي البلدان العربيّة لا تهتمّ بعض الحكومات باللّغة إلّا لأغراض أيدلوجيّة أو سياسيّة

بحتة، ذلك أنّ اهتمام بعض السّياسيّين باللّغة هو اهتمام مؤقّت لغرض مصلحة ما، فبعض النّخب السياسية لا تدعم اللّغة ما لم يكن لها في ذلك مصلحة، كما يقول كوبر (مصدر سابق، ٣٣٢)، ومن مظاهر العلاقة بين السّياسة واللّغة ما يُرى عند بعض أنظمة الحكم الّتي تقود نظامًا قوميًّا، فمثل هذه الأنظمة عادة ما تولي أهمّيّة للّغة الوطنيّة فقط؛ لأنّها تعتقد أنّ تعدّد اللّغات يفضي إلى انقسامات ونزاعات بين فئات الشّعب، وصراعات وتجاذبات في أروقة الحكم، وهو ما يتحدّث عنه ماتياس كينج من أنّ الدّولة القوميّة الحديثة، يمتزج معها أثناء نشوئها ما يعرف بالنّموذج المثاليّ لأحاديّة اللّغة، الّذي يعدّ أساسيًّا في التّجانس الثّقافيّ داخل الدّولة (كينيج، ١٩٩٩: ١٧٦).

إنّ عالم السّياسة ليس بمنأى عن اللّغة، ولا يمكن أن تستقيم الخيارات السّياسيّة بمعزل عن الخيار اللّغويّ، فاللّغة حاضرة في المسألة السّياسيّة، كما يرى المسدّي، ويبرهن على ذلك بأنّ بداية ازدهار اللّسانيّات في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، كان بسبب حرص السّلطات على جمع أشتات المجموعات الإثنيّة داخل دولة فيدراليّة واحدة، ممّا دفعها إلى تقديم تمويلات كبيرة للنّهوض بالبحث اللّغويّ خدمةً لهذا الهدف (المسديّ، ٢٠١١: ٤٠)، ولا يتوقّف دور اللّغة في عالم السّياسة عند التّواصل والتّعبير عن الأفكار، بل يتجاوزه إلى العديد من الغايات الأخرى، كدخولها في النّزاعات والصّراعات الدّوليّة، واستخدامها أداةً لفرض الأفكار والرّؤى، أو التّخوين والمدح، أو غير ذلك، وقد اجتمع للّغة من النّفوذ والقوّة ما جعلها أداةً فعّالةً وقادرةً على الوصول إلى الجميع، والسّيطرة عليهم والتّحكم في خياراتهم ورغباتهم، فهي سلاحٌ لمن خبِر خباياه وأتقن أسراره، وعادة ما توصف بأنّها قوّة ناعمة، فهي لا تقطع عضوًا ولا تسيل دمًا، ولكنّها تصيب في مقتل إذا ما سُلّطت على أحدهم، فهي قادرة على التّحكم بالآخرين، وتطويعهم، والسّيطرة عليهم، وأذيّتهم، بما لديها من قدرات تجعل من الأكاذيب في عالم السّياسة حقائق دامغة، والمجرم بطلًا، والريح المتلاشية جدارًا صلبًا (Orwell, 1964: 8)، ولا يفوتنا ونحن نقرأ هذا الكلام أن نستحضر دور المؤسّسات الإعلاميّة في الثّورات العربيّة وما آلت إليه.



٤. أنواع التّخطيط اللّغويّ:

إذا ما نظرنا إلى طبيعة المستهدف، فإنّنا نجد نوعين محدّدين يستهدفهما التّخطيط (Bakmand, 2000)، نوع يستهدف تخطيط الوضع، ونوع يستهدف تخطيط المتن[٢]، وتفصيلهما على النّحو الآتي:

٤. ١. تخطيط الوضع (Status Planning):

نشاط يستهدف وظيفة اللّغة داخل المجتمع، فتمنح لها الصّفة الرّسميّة أو الثّانويّة، كما يستهدف تعيين اللّغات في المجالات الرّسميّة، مثل اللّغة المقرّر استخدامها في الحكومة والتّعليم، ويلاحظ أنّ تخطيط الوضع يهتمّ بالآثار السّياسيّة والاجتماعيّة المترتّبة على اختيار لغة ما، كمسائل الهويّة، وحقوق الأقلّيّات اللّغويّة، والقوانين اللّغويّة وآليّة صياغتها(Crystal, 2008: 268, 269)، وهذا النّوع من التّخطيط ينهض به السّياسيّون والفاعلون المؤثّرون في الدّولة، وقليلًا ما يسند لخبراء اللّغة إدارة هذا التّخطيط، إذ ينظر إليه بأنّه وظيفة السّياسيّين، وتكون من مخرجاته القوانين الّتي تحكم اللّغة وتحدّد استعمالاتها، والبنود في الدّساتير واللّوائح الّتي تحدّد المكانة الرّسميّة للّغات، واستخدامها في المجالات الاجتماعيّة للإدارة العامّة (Lo Bianco, 2004: 742).

٤. ٢. تخطيط المتن[٣] (Corpus Planning):

نشاط يستهدف بنية اللّغة، ويظهر في تلك الإجراءات والتّعديلات الّتي تستهدف القواعد النّحويّة، والصّرفيّة، والإملائيّة، أو كيفيّة النّطق، أو في المفردات من ترجمة المصطلحات وتوحيدها، أو توليدها، أو غير ذلك، ولا يقدر على هذا النّوع من التّخطيط إلّا المختصّون في اللّغة.

٢- النّوعان المشار إليهما هما الأشهر والأكثر تداولًا عند المختصّين، إلّا أنّنا نجد نوعًا آخر، يورده بعض الباحثين، وهو "تخطيط الاكتساب" (Acquisition Planning)، ويقصد به التّخطيط لزيادة أعداد المتحدّثين باللّغة، ويرى الباحث أنّ بالإمكان إدخاله ضمن تخطيط الوضع، فالتّخطيط لوضع اللّغة يمكن أن يشمل توسيع النّاطقين بها.

٣- تورده بعض المصادر باسم "تخطيط الهيكل" أو "تخطيط المدوّنة".

٥. أهداف التّخطيط اللّغويّ:

عند التّخطيط للّغة، فإنّنا إمّا أنّ نخطّط لها من داخلها، فنعالج معجمها أو نحوها أو صرفها، أو ننصرف للتّخطيط لوضعها ومكانتها في المجتمع، ووفق هذا يمكن تقسيم أهداف التّخطيط اللّغويّ إلى:

٥. ١. أهداف تخطيط متن اللّغة، وتشتمل على:

- تيسير اللّغة، وتبسيط قواعدها، وتسهيل تعلّمها على النّاطقين بها والنّاطقين بغيرها.
- صيانة اللّغة، وتنقيتها من الألفاظ الأجنبيّة والعاميّة.
- العناية بالمصطلحات، وإيجاد المقابلات للمصطلحات الأجنبيّة والمفاهيم الجديدة، وتوحيد المتعدّد منها للمفهوم الواحد.
- التّحديث المعجميّ، وذلك بالاستثمار في المعاجم، وتطويرها، ومراجعة محتواها، وإعادة الاهتمام بها بين الباحثين والعامّة، واستقصاء الألفاظ العربيّة الفصيحة الّتي لم تدخلها.
- التّرجمة، ودعم التّواصل بين اللّغات.

٥. ٢. أهداف تخطيط وضع اللّغة، وتشتمل على:

- إحياء اللُّغات المهجورة أو الميتة، كما فعلت دولة الاحتلال الصّهيونيّ في لغتها العبريّة نهاية القرن التّاسع عشر ومطلع القرن العشرين؛ إذ جعلت من العبريّة -الّتي كانت لغةً دينيّةً فقط- لغةً للعلم والتّعليم والتّواصل اليوميّ والإعلام.
- الدّفاع عن منزلة لغة ما، وخاصّة اللّغة الأمّ، في وجه اللُّغات الأجنبيّة واللَّهجات المحليّة.

- الحقوق اللّغويّة للأفراد داخل الدّولة الّتي يعيشون فيها، فلكلّ مواطن داخل دولة ما أن يتحدّث بلغته الأمّ، ويستخدمها دون خوف أو إكراه.
- إقرار سياسة لغويّة معيّنة، كسياسة اللّغة الواحدة أو سياسة عدم التّدخّل في اللّغة، أو سياسة الإعلاء من شأن اللّغة الرّسميّة أو سياسة ثنائيّة اللّغة أو غير ذلك من السّياسات.
- التّعريب، وذلك بإيجاد مقابلات عربيّة للألفاظ غير العربيّة، وذلك بالتّرجمة والتّوليد والاشتقاق، حتّى تصير اللّغة العربيّة الفصيحة[٤]، هي وحدها لغة المحادثة والكتابة والتّدريس والإعلام والصّحافة والإعلام، ... إلخ.
- نشر اللّغة، وتمكين الآخرين من اكتسابها أو إعادة اكتسابها؛ أي تعلّم اللّغة كلغة ثانية، أو إعادة تعلّم اللّغة الأمّ، و نشرها خارج حدودها، والبحث عن زيادة عدد النّاطقين بها.
- التّدمير اللُّغويّ، كما في تدمير اللّغة العربيّة في البلدان العربيّة بفعل الاستعمار قديمًا أو بعض الأنظمة الحاكمة حديثًا، من خلال السّياسات اللّغويّة الهزيلة في التّعليم والإعلام أو من خلال تجاهل القرارات اللّغويّة وعدم تنفيذها ومتابعتها، ممّا أضعف اللّغة العربيّة وأمكن اللُّغات الأجنبيّة واللّهجات منها.

ما سبق من أهداف، هي أهداف لغويّة ظاهرة لخدمة اللّغة، بيد أنّ هناك أهدافًا مخفيّة غير لغويّة، تنطلق من دوافع سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، كما في إحياء اللّغة العبريّة في فلسطين المحتلّة، فإحياء دولة الاحتلال الصّهيونيّ للعبريّة، كان لأجل تثبيت دولتها ودعم أركانها، ولم يكن هدفًا لغويًّا خالصًا، كما أنّ الحركة النّسويّة الّتي انتشرت في أمريكا

٤- أقصد بالفصيحة في هذه الدّراسة: اللّغة العربيّة المستعملة -اليوم- في الإعلام والتّعليم والتّأليف والكتابة وغير ذلك، وأقصد بالفصحى: المستوى اللّغويّ المستعمل في شعر العرب ونثرها قديمًا، ومتى استعملت اللّغة العربيّة في هذه الدّراسة، فأنا أريد بها العربيّة الفصيحة المعاصرة، إلّا إذا بيّنت خلاف ذلك.

القرن الماضي وطالبت بالمساواة اللّغويّة -على اعتبار أنّ اللّغة ذكوريّة-، كانت لغرض تحسين أوضاع حقوق المرأة لا اللّغة، ويؤكّد كوبر أنّ محاولة التّأثير في وضع لغويّ في بلد ما، هو في الغالب إحرازٌ لمكاسب لا علاقة لها بتحسين اللّغة أو ترقيتها، وإنّما إحرازٌ لأهداف أخرى -قد تكون نبيلةً أو غير نبيلة- مثل: حماية المستهلك أو التّبادل العلميّ أو التّرابط القوميّ أو السّيطرة السّياسيّة أو التّنمية الاقتصاديّة (كوبر، مصدر سابق: ٧٥، ٧٦) أو غير ذلك، كما أنّه «من غير المحتمل أن تتبنّى النّخبة الحاكمة أو النّخبة المعارضة مبادرات التّخطيط اللّغويّ الّتي يطلقها آخرون، ما لم تقتنع تلك النّخبة بأنّ تأييد المبادرة يخدم مصالحها» (كوبر، مصدر سابق: ٣٣٢)، وبناء على ما سبق، فإنّه يمكننا القول:

أوّلًا: إنّ هدف التّخطيط في ظاهره لغويّ، وأمّا باطنه فهو محمّل بأهداف وغايات سياسيّة واقتصاديّة.

ثانيًا: إنّ انخراط الدّولة في التّخطيط اللّغويّ لا يعني نجاح هذا التّخطيط وتحقيقه النّتائج المرجوّة منه، والدّول العربيّة مثال على صحّة هذا الاستنتاج، فكم سمعنا عن محاولات للتّعريب، وقرأنا عشرات المؤتمرات المتعلّقة به (مكتب تنسيق التّعريب، ٢٠١٩)، إلّا أنّها قرارات ظلّت حبرًا على ورق، ولعلّ ذلك راجع إلى أنّ التّخطيط الّذي تبنّته النّخب الحاكمة لم يكن لأهداف لغويّة وتنمويّة حقيقيّة، بل لأهداف سياسيّة.

٦. المسؤول عن التّخطيط اللّغويّ، والمستهدف به:

يذهب أغلب علماء التّخطيط اللّغويّ إلى أنّ التّخطيط ليس من اختصاص السّلطات فقط، بخلاف ما يبدو عند البعض؛ لارتباطه بالقرارات السّياسيّة، واحتياجه للدّعم الماليّ والموارد البشريّة الكبيرة، بل هو أقرب للواجب الجماعيّ، ويشير رالف فاسولد إلى أنّ هناك رأيًا يقول: بأنّ التّخطيط للُّغة هو من اختصاصات الدّولة فقط، غير أنّ الأصوب هو أنّه بإمكان أيّ شخص أن يخطّط للّغة ويؤثّر فيها (فاسولد، ٢٠٠٠: ٤٤٥، ٤٤٦)، وتطرّق كوبر أيضًا إلى هذه المسألة عندما وجد عددًا من المختصّين يحصرون التّخطيط

اللّغويّ فيما يتعلّق بأعمال مؤسّسات الدّولة تُجاه اللّغة فقط، وأمّا ما يبذل على المستوى الفرديّ وغير الحكوميّ، فإنّه لا يدخل، ووصف ذلك بأنّه تحديد ضيّق (كوبر، مصدر سابق: ٧١)، وهذا ما يثبته فيرجسون كذلك، إذ يرى أنّ التّخطيط اللّغويّ ضرورة ملحّة، تسهم في تطوير دَخْل الأمّة واقتصادها وتنميتها، ومسؤولية التّخطيط لا تقع على عاتق الأمّة والقادة فقط، بل هي مسؤوليّة الجميع حكومةً وأفرادًا (Ferguson and Das (Gupta, 1977: 4.

وقد يكون المستهدف بالتّخطيط أمّةً كبيرةً أو مجموعةً عرقيّة صغيرةً أو حتّى شركةً معيّنةً قرّرت استعمال لغة عالميّة لزيادة توسّعها وآفاق ربحها، فكلّ هذا من التّخطيط اللّغويّ، ولا يجب أن يكون في صورة دولة تخطّط للُغة شعبها فقط، فهذا تقليل من شأن التّخطيط اللّغويّ (كوبر، مصدر سابق: ٨٢، ٨٣).

٧. آليّات التّخطيط اللّغويّ، ومراحله:

إنّ التّخطيط اللّغويّ بمعناه الكلّيّ أحد جوانب التّخطيط الوطنيّ لتنمية الموارد، ويقع تخطيط تنمية الموارد الوطنيّة ضمن فئتين، هما: تخطيط تنمية الموارد البشريّة، وتخطيط تنمية الموارد الطّبيعيّة، ومن تخطيط تنمية الموارد البشريّة يتفرّع التّخطيط اللّغويّ وفقًا لكابلان وبالدوف (Kaplan and Baldauf, 1997: 5)، اللّذان يحصران العناصر الّتي تنشط في التّخطيط اللّغويّ داخل الدّولة في أربعة أنواع:

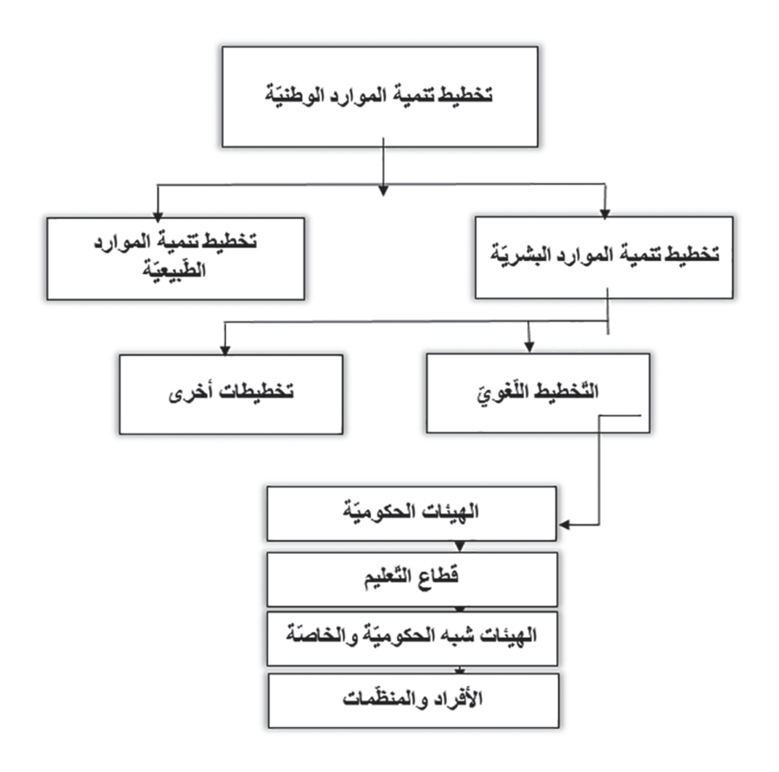
١. الهيئات الحكوميّة.

٢. قطاع التّعليم.

٣. الهيئات شبه الحكوميّة والخاصّة.

٤. الأفراد والمنظّمات.

ويوضّح الشّكل الآتي العناصر الرّئيسة والجهات الفاعلة في عمليّة التّخطيط اللّغويّ.



الشّكل (١) يوضّح العناصر الرّئيسة والجهات الفاعلة في عمليّة التّخطيط اللّغويّ

(المصدر: كابلان وبالدوف، ١٩٩٧، ٦، بتصرّف)

إنّ التّخطيط للّغة عمليّة تغيير معقّدة، تدخل فيها العديد من العوامل غير اللّغويّة، وتؤثّر فيها، كالعوامل السّياسيّة، والاقتصاديّة، والدّينيّة، والجغرافيّة، إضافة لتأثير اللّغات العالميّة، ومن الخطر التّدخّل في اللّغة دون دراسة لهذا التّغيير وتقييمه، فالصّراعات اللّغويّة

تولّد عواطفَ شديدةً، وقد يؤدّي أيّ تغيّر في الوضع اللّغويّ دون دراسات جدّيّة إلى إحباط وغضب وتمرّد، فأيّ تخطيطٍ لغويّ مرتجلٍ بدون أهداف، أو بأهداف سياسيّة تخدم فئة من الشّعب دون آخرين، أو تخطيطٍ ذي أهداف جيّدة، ولكن يُنفّذ بدون الوسائل والموارد اللّازمة، سيؤدّي إلى الفشل وإلى نتائج وخيمة على المجتمع؛ ولذا يحتاج التّخطيط اللّغويّ إلى دراسة العوامل السّياسيّة، والاقتصاديّة، والدّينيّة، والجغرافيّة، ورصد الأهداف، وتوفير الوسائل، ووضع الخطط، وتقييم كلّ ما سبق (زكريّا، ١٩٩٣: ١٣).

كما أنّ التّخطيط يختلف من إقليم إلى إقليم، ومن دولة إلى دولة، فالسّياسة اللّغويّة ذاتُها قد تؤدّي إلى نتائج مختلفة في الدّول المطبّقة فيها، اعتمادًا على الموقف الّذي تعمل فيه (Romaine, 2002: 4)؛ إذ إنّ لكلّ دولة ظروفها السّياسيّة والاجتماعيّة، وهو ما يؤكّده الحجمري حيث يرى أنّ التّخطيط اللّغويّ غير قابل للنّقل من بلد إلى آخر أو من إقليم إلى آخر؛ لأنّ لكلّ دولة أوضاعَها القانونيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة، الّتي تميّزها عن غيرها (الحجمري، ٢٠١٦: ١٢، ١٣)؛ لذا من الضروريّ التّفكير مليًّا قبل التّخطيط، وعدم نسخ تجاربَ دولٍ بحكم الجوار أو المشابهة فقط، بل السّعي إلى التّخطيط والتّفكير، وتقديم دراسات شاملة للوضع الاجتماعيّ واللُّغويّ، والأهداف والوسائل الممكنة، وكذلك الاستراتيجيّات الّتي يتعيّن تطويرها، إلى جانب الاستئناس بالتّجارب الناجحة والاستفادة منها.

الإطار التّحليليّ:

تعدّ الجزائر كبرى دول المغرب العربيّ، ويبلغ عدد سكّانها (٤٢,٢٢٨,٠٠٠) مليون نسمة لسنة (٢٠١٨)، بحسب تعداد البنك الدّوليّ (موقع البنك الدّولي، ٢٠١٩)، كما أنّها تحتوي على تركيبة سكّانية متنوّعة من العرب، والأمازيغ، والطّوارق، وغيرهم، يصعب

الفصل بينها لغويًّا وثقافيًّا في كثير من مدن الجزائر؛ لتداخلهم وانصهار هُويّاتهم منذ قرون طويلة، وقد دخلت العربيّة للجزائر مع دخول الإسلام، عندما أرسل الخليفة عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه- سنة (١٠٠هـ) إسماعيل بن أبي المهاجر ومعه عشرة من الفقهاء ورجالات العلم -رحمهم الله- لنشر الإسلام، وتعليم الناس مبادئه (المراكشي، ١٩٨٣: ٤٨)، ومنذ ذلك التّاريخ كُتب للعربيّة الانتشار والتّعايش مع اللّغات المحليّة في شمال أفريقيا، فعاشت العربيّة إلى جانب الأمازيغيّة بتناغم واستقرار طيلة قرون، حتّى مجيء الفرنسيّين للجزائر سنة (١٨٣٠) واستعمارهم لها قرنًا ونيّفًا من الزّمان، ممّا نتج عنه تراجع حادّ في تعليم اللّغة العربيّة، وتفشّي الأمّيّة بين الجزائريّين حتّى وصلت إلى (٩٤,٩٪) بين الرّجال، و(٩٨,٤٪) بين النّساء (دربال، ٢٠١١: ٩٥)، وتعداد من يستطيع القراءة باللّغة العربيّة قرابة (٣٠٠) ألف نسمة من أصل (١٠) مليون نسمة، أي ما يساوي (٥,٥٪) (ابن رابح، 2015: 302 Gallagher, 1968: 134 & Gordon, 1978: 151 in:)، كما نتج عنه انفراد الفرنسيّة بميادين الإدارة، والعلوم التّطبيقيّة، ووسائل الإعلام، ومختلف النّشاطات الثّقافيّة والاقتصاديّة (دربال، مصدر سابق: ٩٤)، وأمّا اللّغة العربيّة فهي محصورة في الطّبقة المتعلّمة بالعربيّة دون ما سواها، ممّن درست وتخصّصت في العربيّة والعلوم الإنسانيّة (تريكي، ٢٠١٢: ٢٣، ٢٤)، وفي الحياة اليوميّة، تسيطر العربيّة الأمازيغيّة والدّارجة في وظيفة التّواصل اليوميّ بين عامّة الشّعب، بينما تسيطر العربيّة الفصحى في وظيفة التّواصل الرّسميّ بين الحاكم والمحكوم، ممّا جعل العربيّة الفصحى تنفرد بوظيفة اللّغة الوطنيّة (دربال، ٢٠١٤: ٤٢٤).

وممّا نتج أيضًا دخول العربيّة في صراع مع اللّغات المحلّيّة، بسبب الاستعمار الّذي ما فتئ يدقّ إسفين الصّراع بين هذا التّعايش عن طريق تأليب النّاطقين بالأمازيغيّة على العربيّة،

وإنشاء الأكاديميّة البربريّة في باريس نهاية السّتّينات للتّعبير عن المطلب الأمازيغيّ، ودعم تأليف كتب النّحو الأمازيغيّ، وتأليف المعاجم الفرنسيّة الأمازيغيّة، والقصص، وكتابة الأمازيغيّة بحروف لاتينيّة (مادون، ١٩٩٢ في: إبراهيم، ٢٠١٧: ٢١٨) بداعي الخوف على اللّغات المحلّيّة في الجزائر، في الوقت الّذي تحارب فيه فرنسا لغاتها المحلّيّة على أراضيها، داعيةً إلى تعميم اللّغة الفرنسيّة وإقصاء ما سواها من اللّغات المتداولة كالباسكيّة، والكاتالانيّة، والبروطانيّة، والفلامانيكيّة، وغيرها، إضافةً إلى إصدارها لقانون توبون (Loi Toubon) سنة (١٩٩٤) الّذي يهدف إلى حماية اللّغة الفرنسيّة، وإثرائها، والالتزام باستخدامها في وجه الإنجليزية واللّغات المحلّيّة، والدّفاع عن الفرنسيّة باعتبارها لغة رسميّة داخل فرنسا (قانون استخدام اللّغة الفرنسيّة، ١٩٩٤)، ممّا أفضى في آخر الأمر إلى اعتماد الجزائر على ثلاث لغات مختلفة، هي: اللّغة العربيّة بقسميها (اللّغة العربيّة الفصيحة والعامّيّة)، واللّغة الأمازيغيّة (بلهجاتها وتنوّعاتها المختلفة)، واللّغة الفرنسيّة. وبعد مضيّ ما يقرب من (٦٠) سنة على الاستقلال.

الصورة (١): توضّح الخريطة اللّغويّة في الجزائر

(المصدر: موقع إثنولوغ: لغات العالم)، بتصرّف



١. التّعدّد اللّغويّ في الجزائر:

بحسب موقع (إثنولوج: لغات العالم، ٢٠٢٠) فإنّ الجزائر تحتوي العديد من اللّغات واللّهجات الّتي يستخدمها المواطنون والمهاجرون والعمّال في حياتهم اليوميّة، وقد رصد الموقع ما يقرب من اثنتين وعشرين لغة ولهجة، نستعرض جانبًا منها فيما يأتي:

١. اللّغة العربيّة، يبلغ عدد النّاطقين بها (٢٨,٧٠٠,٠٠٠) ألف متحدّث في سنة (٢٠١٥).

٢. الفرنسيّة، يبلغ عدد النّاطقين بها لغة ثانيةً (١٣,٤١٠,٠٠٠) آلاف متحدّث في سنة (٢٠١٧).

٣. الأمازيغيّة القبائليّة، يبلغ عدد النّاطقين بها (٥,٠٠٠,٠٠٠) ملايين متحدّث في سنة (٢٠١٢).

٤. العربيّة الحسّانيّة، يبلغ عدد النّاطقين بها (٤,٨٦٠,٠٠٠) ألف متحدّث في سنة (٢٠١٨).

٥. الإنجليزيّة، يبلغ عدد النّاطقين بها (٢,٥٢٧,٢٦٠) متحدّثًا، في سنة (٢٠١٥).

٦. الشّاويّة، يبلغ عدد النّاطقين بها (٢,٢٣٠,٠٠٠) ألف متحدّث في سنة (٢٠١٨).

٧. الإسبانيّة، يبلغ عدد النّاطقين بها (٢٢٣,٠٠٠) ألف متحدّث في سنة (٢٠١٧).

٨. الجزائريّة الصّحراويّة، يبلغ عدد النّاطقين بها (١٣١,٠٠٠) ألف متحدّث في سنة (٢٠١٨).

٩. الطّارقيّة، يبلغ عدد النّاطقين بها (٤٠,٠٠٠) ألف متحدّث في سنة (٢٠١٨).

١٠. الهوسا، يبلغ عدد النّاطقين بها (٨,٧٤٠) آلاف متحدّث في سنة (٢٠٠٤)[٥].

٥- اختلاف السّنوات هنا وفي مواضع أخر، يرجع إلى اختلاف رصدها وتسجيلها من المصدر.



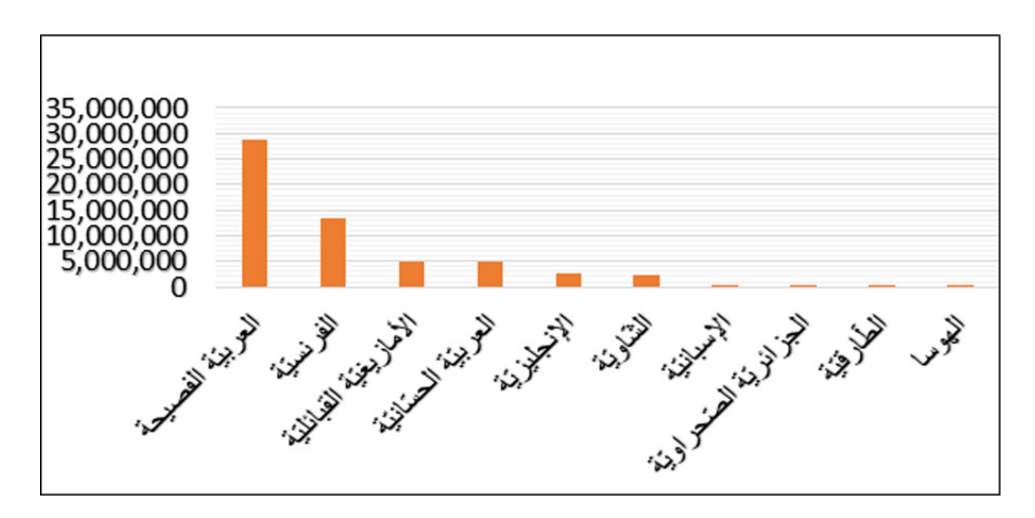
يمكن أن نستخلص من الإحصائيّات السّابقة ما يأتي:

١. تنتشر العربيّة بنسبة (٧٢,٢٤٪) في الجزائر في سنة (٢٠١٥) بناءً على أنّ عدد سكّان الجزائر في هذه السّنة يبلغون (٣٩,٧٢٨,٠٠٠) ألفًا بحسب البنك الدّوليّ .

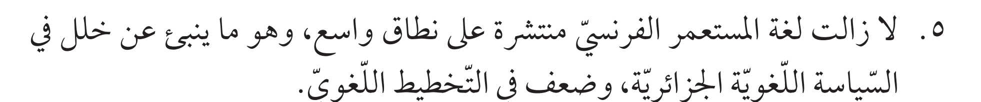
٢. تنتشر الفرنسيّة بنسبة (٣٢,٣٩٪) ويشكّل النّاطقون بها لغة ثانية ما نسبته (٣٢,٣٧٪) بناء على أنّ عدد السّكان في سنة (٢٠١٧) يبلغ (٤١,٣٨٩,٠٠٠) ألفًا.

٣. تنتشر القبائليّة الأمازيغيّة بنسبة (١٣,٣٧٪) في الجزائر سنة (٢٠١٢)، بناء على أنّ عدد السّكان في هذه السّنة يبلغون (٣٧,٣٨٣,٠٠٠) مليون نسمة.

٤. أكثر اللّغات المحلّيّة انتشارًا بعد اللّغة العربيّة الأمازيغيّةُ القبائليّة، والعربيّةُ الحسّانيّة، وتمثّلان (١٣,٣٥٪) و (١١,٥٠٪) على التّرتيب[٦] من اللّغات المتحدّث بها في المجتمع الجزائريّ.



٦- مع الأخذ في الحسبان أنّ النّسبة المئويّة للأمازيغيّة القبائليّة هي في سنة (٢٠١٢)، وأمّا العربيّة الحسّانيّة ففي سنة (٢٠١٨)، واختلاف السّنوات هنا وفي مواضع أخر يرجع إلى اختلاف تسجيلها ورصدها من المصدر.



٥. لا زالت لغة المستعمر الفرنسيّ منتشرة على نطاق واسع، وهو ما ينبئ عن خلل في السّياسة اللّغويّة الجزائريّة، وضعف في التّخطيط اللّغويّ.

٦. بعد اللّغة الأجنبيّة الفرنسيّة، نجد لغتين أجنبيّتين بنسب ضعيفة، هما: الإنجليزيّة بنسبة (٦,٣٦٪)، والإسبانيّة بنسبة (٠,٥٣٪).

٢. التّسمية:

تسمّى الجزائر رسميًّا –حسب الدّستور– «الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة»، ويُلحظ أنّ الاسم لا يحمل لفظ العربيّة ضمن الاسم الرّسميّ في الدّستور، ولعلّ المكوّن الأمازيغيّ هو السّبب، إذ يفهم من وصف الجزائر بالعربيّة، أنّه إقصاء لغير العرب الّذين يعيشون في الجزائر، ويستوطنونها حتّى قبل دخول العرب إليها.

٣. اللّغة في الدّستور:

مرّ على الجزائر في تاريخها بعد الاستقلال أربعة دساتير، رُصد فيها وضع اللّغة القانونيّ، واللّغة الرّسميّة في الدّولة، وفيما يلي تفصيل بذلك:

٣. ١. دستور (١٩٦٣):

بعد نيل الجزائر لاستقلالها سنة (١٩٦٢)، تبع ذلك حراك على عدّة أصعدة، للنّهوض بالجزائر على مختلف المستويات، وصحب ذلك تخطيط موجّه نحو اللّغة، انعكس في القوانين والتّشريعات الصّادرة عن النّخب الحاكمة، فنقرأ في أوّل دستور بعد الاستقلال، وهو دستور (١٩٦٣) في المادّة (٥) منه، ما يأتي: «اللّغة العربيّة هي اللّغة القوميّة والرّسميّة للدّولة» (موقع المجلس الدّستوريّ، دستور ١٩٦٣)، ونعتُ اللّغة بالقوميّة، هو تعبير عن توجّه الدّولة القوميّ، وأنّ اللّغة المعبّرة عن هويّة هذه الدّولة هي اللّغة العربيّة فقط، وهو إغفال للمكوّنات العرقيّة ولغاتها الّتي تتشارك مع العرب أرض الجزائر، وإضفاء صفة

الرّسميّة يفيد أنّ اللّغة المستعملة في المرافق الحكوميّة والإدارة هي العربيّة، وهو ما أحدث مظاهرات وإضرابات قام بها الأمازيغ، طلبًا لترسيم لغتهم وجعلها لغة وطنيّة ورسميّة مساواةً بالعربيّة. ونقرأ في موضع آخر في المادّة (٧٦) من الدّستور ما يأتي: «يجب تحقيق تعميم اللّغة العربيّة في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهوريّة. بيد أنّه خلافًا لأحكام هذا القانون، سوف يجوز استعمال اللّغة الفرنسيّة مؤقّتًا إلى جانب اللّغة العربيّة»[٧] ، وبما أنّ هذا الدّستور كان أوّل دستور للجزائر بعد استقلالها عن المستعمر الفرنسيّ، فإنّنا نفهم أنّ الهدف هو البدء في التّعريب واستبدال العربيّة بالفرنسيّة، وهذه بداية طيّبة على مستوى القرار السّياسيّ، إلا أنّ القرار خُتم باستثناء مؤقّت، ظلّ هو السّائد في الجزائر إلى اليوم في جوانب كثيرة في حياة الجزائريّين؛ إذ إنّ تجويز استعمال اللّغة الفرنسيّة مؤقّتًا فتح باب التّسويف، وإرجاء استخدام العربيّة بحجّة عدم توفّر البديل، وفي مقارنة سريعة مع الدّستور السّوريّ، نجد أنّ المشرّع السّوريّ لم يضع حالات استثناء أثناء تعريب التّعليم والإدارة والإعلام في الدّساتير[٨] ، على الرّغم من انتشار التّركيّة آنذاك، وصعوبة التّرجمة واستبدال العربيّة بالتّركيّة بين ليلة وضحاها.

٣. ٢. دستور (١٩٧٦):

أُقِرّ في هذه السّنة الدّستور الثّاني للجزائر في عهد هواري بومدين (موقع المجلس الدّستوريّ، دستور ١٩٧٦)، وممّا جاء في المادّة (٣) منه: «اللّغة العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة»، «تعمل الدّولة على تعميم استعمال اللّغة الوطنيّة في المجال الرّسميّ»، وهناك فرق بين مصطلحي اللّغة الوطنيّة واللّغة الرّسميّة، فاللّغة الوطنيّة هي لغة الشّعب الأصليّة، بينما اللّغة الرّسميّة هي اللّغة الّتي تعتمدها الدّولة بشكل رسميّ في تواصلها

٧- : دستور الجزائر (١٩٦٣).

٨- ينظر دستور سورية سنة (١٩٢٠)، (١٩٥٠)، (١٩٧٣)، ويستثنى من ذلك دستور (١٩٢٨) -الّذي أُقرّ في فترة الانتداب الفرنسيّ- حيث تضمّن في المادّة (٢٤) منه ما يأتي: «اللّغة العربيّة هي اللّغة الرّسميّة في جميع دوائر الدّولة إلّا في الأحوال الّتي تضاف إليها بهذه الصّفة لغات أخرى بموجب القانون أو بموجب اتّفاق دوليّ».

وإدارتها والمؤسّسات التّابعة لها، وقد تكون اللّغة الرّسميّة هي نفسها اللّغة الوطنيّة للدّولة، كما هو الحال في كثير من الدّول العربيّة، وقد تختلف، كأن تكون اللّغة الوطنيّة هي السّويحليّة أو الهنديّة أو غيرها، وتقوم الدّولة بإضفاء صفة الرّسميّة على لغة أخرى كالإنجليزيّة أو غيرها.

وبالعودة إلى دستور الجزائر، فاعتبار العربيّة لغة وطنيّة ورسميّة، هو تأكيد على أنّ الجزائر ذو هويّة عربيّة، في انسجام مع محيطها العربيّ، وهو توجّه تجذّر أثناء الجهاد ضدّ الفرنسيّين، وترسّخ بعد الاستقلال.

٣. ٣. دستور (١٩٨٩):

جاء في دستور سنة (١٩٨٩) في المادّة (٣) ما يأتي: «اللّغة العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة» (موقع المجلس الدّستوريّ، دستور ١٩٨٩)، ويفهم من ذلك أنّ الجزائر تؤكّد على أنّ العربيّة لغة وطنيّة، وأنّها لغة التّعامل الرّسميّ في الدّولة، كما يفهم منه أنّ الدّولة لم تعترف حتّى تلك السّنة باللّغة الأمازيغيّة لغة وطنيّة أو رسميّة، على الرّغم من المطالبات والاحتجاجات الّتي أقدم عليها الأمازيغ في منطقة القبائل سنة (١٩٨٠) وما بعدها.

٣. ٤. دستور (١٩٩٦):

وهو آخر دستور أقرّته الجزائر (موقع المجلس الدّستوريّ، دستور ١٩٩٦)، وألحقت به فيما بعد عددًا من التّعديلات في سنة (٢٠٠٢)، (٢٠٠٨)، (٢٠١٦)، وبمراجعة المادّة (٣) من تعديل (٢٠١٦) نقف على ما يأتي: «اللّغة العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة»، «تظلّ العربيّة اللّغة الرّسميّة للدّولة

ومن الإضافات الجديدة الّتي جاء بها دستور (١٩٩٦) بتعديله الأوّل سنة (٢٠٠٢) في حقبة الرّئيس بوتفليقة، ما جاء في المادّة (٤): «تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة ورسميّة"،

"تعمل الدّولة لترقيّتها وتطويرها بكلّ تنوّعاتها اللّسانيّة المستعملة عبر التّراب الوطنيّ"، "يُحدث مجمع جزائريّ للّغة الأمازيغيّة يوضع لدى رئيس الجمهوريّة"، "يستند المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلّف بتوفير الشّروط اللاّزمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسميّة فيما بعد"، تظهر النّصوص السّابقة تغيّرًا في السّياسة اللّغويّة في الجزائر، فقبل هذه التّعديلات كانت السّياسة المتّبعة هي سياسة الاستيعاب اللّغويّ، وهي سياسة ترمي إلى التّوحيد اللُّغويّ واستخدام لغة واحدة داخل الدّولة، وتصفية لغات الأقلّيّات أو تهميشها على الأقلّ، وتعميم لغة الأغلبيّة، وهو ما كان سائدًا في مواد الدّساتير الّتي استعرضناها سابقًا، فلا حديث عن لغات الأمازيغ أو غيرهم من الأقلّيّات القاطنة في الجزائر، -ولا نبذ لها على الأقلّ بشكل واضح- بينما في النّسخة الأخيرة المعدّلة من الدّستور، تبدّلت السّياسة اللّغويّة في الجزائر إلى سياسة ثنائيّة اللّغة، وهي سياسة تقرّ برسميّة لغتين أو أكثر داخل الدّولة الواحدة، فتكون للُّغتين/ اللُّغات نفس الرّتبة والصّفة القانونيّة، وقد لا تكون مساواةً حقيقيّةً على أرض الواقع، ولكن يمنح المواطنون من حيث المبدأ، خيار استخدام واحدة أو أكثر من اللُّغات الرّسميّة في المحادثة أو التّعليم أو الاستخدام في الأوساط الحكوميّة وغير الحكوميّة. ولعلّ سبب هذا التّغيّر راجع إلى تلك المظاهرات والإضرابات الّتي أقدم عليها، ممّا اضطرّ السّلطات إلى إنشاء المحافظة السامية للأمازيغيّة المكلّفة بإدخال اللّغة الأمازيغيّة في أنظمة التّعليم والاتّصال (ابن رابح، ٢٠١٥: ٣١١)، وبعد إقرار هذه المادّة بدأت الجزائر اعتماد سياسة ثنائيّة اللّغة، وهو ما يعني الإقرار دستوريًّا برسميّة لغة أخرى إلى جانب اللّغة الرّسميّة الأولى داخل الدّولة.

وممّا نقرأ في هذا الدّستور ما جاء في المادّة (٤) من أنّ الدّولة ستعمل على ترقية اللّغة الأمازيغيّة وتطويرها، واستحداث مجمع جزائريّ للّغة الأمازيغيّة مهمّته تهيئة الأمازيغيّة لتكون جاهزةً للاستعمال الرّسميّ، والقصد أن تهيّأ الأمازيغيّة قواعديًّا من خلال تقنين الحروف المكتوبة بها، فليس هناك كتابة رسميّة معترف بها للأمازيغيّة، وهناك خلاف كبير

في الحروف الّتي يتوجّب الكتابة بها، فهناك من يرى أنّ حرف تيفيناغ هو الأنسب لكتابة الأمازيغيّة، وهناك من يعترض على ذلك؛ لأنّ التّيفيناغ ليس جاهزًا بعد، فيطرح الحرف اللّاتينيّ بديلًا عنه، وهناك طرف ثالث يرى أنّ الحرف العربيّ هو الخيار الأنسب للكتابة بالأمازيغيّة (موقع توالت الأمازيغيّ، ٢٠١٩).

ونلاحظ من تعاقب الدّساتير وإيرادها لوضع اللّغة العربيّة، أنّ هناك تغيّرًا جليًّا في التّعامل مع العربيّة، ففي دستور (١٩٦٣) شُرعن وضع الفرنسيّة، وسُمح لها أن تتواجد إلى جانب العربيّة، بينما في دستور (١٩٧٦) حذف الاستثناء الّذي يسمح للفرنسيّة بالتّداول والاستعمال، وأَخذَت الدّولة على عاتقها تعميم استعمال العربيّة في المجال الرّسميّ فقط، تلا ذلك إعفاء الدّولة نفسَها، وإنهاء التزامها نحو تعميم استعمال العربيّة؛ إذ حذفت النّصّ الدّستوريّ الّذي يشير إلى ذلك في الدّساتير اللّاحقة (١٩٨٩)، و(١٩٩٦) وتعديلاته.

٤. مجالات التّخطيط اللّغويّ في الجزائر:

٤. ١. التّعريب:

ظهرت الحاجة إلى التّعريب في الجزائر بعد الاستقلال، حيث عاشت الجزائر طيلة قرن ونيّف من الاستعمار تحت وطأة سياسة لغويّة إقصائيّة، اعتُبِرت فيها الفرنسيّة اللّغة الأمّ للشّعب الجزائريّ، وما سواها لغات أجنبيّة (الجندي، ١٩٨٣: ٢٣٢)، إضافة إلى منع تدريس اللّغة العربيّة في المدارس الابتدائيّة بعد أن كان يسمح بذلك، ويقول عبّاس فرحات أحد النّاشطين في الحركة الوطنيّة في الجزائر: إنّ الفرنسيّين لم يعلّموا الجزائريّين الفرنسيّة، ولم يتركوهم يتعلّموا لغتهم الأصليّة (تركي ١٩٧٦ في: إبراهيم، ٢٠١٧: ٢١٦).

وقد كانت أولى الإشارات إلى التّعريب في ميثاق طرابلس الّذي عُقد سنة (١٩٦٣)

ليحدّد فيه أسس دولة الجزائر ما بعد الاستقلال، ونصّ الميثاقُ آنذاك على الآتي: «استعادة الثّقافة الوطنيّة والتّعريب التّدريجيّ للتّعليم اعتمادًا على أسس علميّة، وهذه مهمّة من أصعب مهام الثّورة؛ إذ تتطلّب وسائل ثقافيّة عصريّة، ولا يمكن تحقيقها بالتّسرّع دون خطر التّضحية بأجيال كاملة» (لوصيف، 2012: 7 : front de liberation nationale algerie, in) ولأهمّية موضوع اللّغة، تُطرّق إليها أيضًا في النّقاشات الّتي دارت في ميثاق الجزائر (١٩٦٤)، الّذي حاولت فيه القيادات السّياسيّة والاجتماعيّة وضع الأسس والمعالم لهويّة الجزائر، وجاء فيه: «دور الثّقافة الجزائريّة كثقافة قوميّة يتمثّل بدرجة أولى في إعادة اللّغة العربيّة بوصفها اللّسان المعبّر عن القيم الثقافيّة لبلادنا، كرامتها وفعاليتها كلغة حضارة تستعمل في إحياء وإعادة تقييم التّراث الوطنيّ والتّعريف به» (حزب جبهة التحرير الوطني: دستور ١٩٦٣ في: لوصيف، ٢٠١٢: ٧).

وقد كانت فترة حكم أوّل رئيس بعد الاستقلال فترة مهمّة في السّياسة اللّغوية في الجزائر، فالرئيس الرّاحل أحمد بن بلّة، كان شديد الحرص على تعريب العربيّة، ومن أقواله في هذا الشّأن: «إذا كنّا لا نملك بشكل كامل اللّغة العربيّة، فإنّ هذا يبعدنا في أن نحسّ أنّنا عرب في عمق قلوبنا... إنّ التّعريب لا يمكنه أن يكون إلّا نمط حياة وتفكير، وليس هناك مستقبل لهذه البلاد إلّا في التّعريب» (لوصيف، 2012: 7 :Ministère de l’orientation national, in).

غير أنّ فترة حكمه انقضت دون تأثير ملموس على الوضع اللّغويّ، إذ استمرّت الازدواجيّة اللّغويّة بين العربيّة والفرنسيّة في عهده، وهو أمر متوقّع لحداثة الاستقلال من جهة، وتأثير المشروع الثّقافيّ الاستعماريّ الفرنسيّ من جهة أخرى، وهو ما أقرّ به ابن بلّة، في قوله: «بخصوص التّعريب أشير إلى أنّه مشكل عويص، لم يغب عنا لأنّنا حاولنا أن نقدّم حلًّا مؤقّتًا، لأنّه ليس من السّهل حلّه بين يوم وآخر» (عزاز، ٢٠١٨).

وخلف ابن بلّة الرّئيس هواري بومدين، الّذي كان من المدافعين عن العربيّة، وممّا حفظ له في شأن التّعريب قوله: «قضيّة التّعريب هي مطلب وطنيّ وهدف ثوريّ، ونحن

لا نفرّق بين التّعريب وبين تحقيق أهداف الثّورة في الميادين الأخرى» (لوصيف، 2012: Ibrahimi 1992 in 7:)، ومن أقواله أيضًا: «بما أنّنا نعمل على استعادة ثرواتنا الوطنيّة، يجب أن نعمل أيضًا على استرجاع لغتنا، ويجب أن نفتخر بكلّ ما هو وطنيّ وجزائريّ» (بومدين، د. ت. في: فيلالي، ١٩٩٦: ١٤٠).

وفي سنوات حكمه عُرِّب الجهاز القضائيّ، كما صدرت قوانين تنصّ على إجبار الموظّفين على معرفة اللّغة العربيّة، كما في القانون رقم (٩٢– ٦٨) المؤرّخ في (٢٦ أبريل ١٩٦٨)، الّذي ينصّ على إجباريّة معرفة اللّغة العربيّة على الموظّفين ومن يماثلهم. والقانون رقم (٢٠– ٧٠) المؤرّخ في (١٩) فبراير (١٩٧٠)، الّذي أوجب استعمال اللّغة العربيّة في تحرير جميع وثائق الحالة المدنيّة، وفي سنة (١٩٧٥) عُقد المؤتمر الوطني للتّعريب، وتمخّضت عنه قرارات تعزّز استعمال العربيّة، غير أنّ تطبيقها راوح مكانه بسبب الخلاف بين المؤيّدين والرّافضين(عزاز، ٢٠١٨).

وحسب عزاز، فقد حاول نظاما ابن بلّة وبومدين إعطاء أهمّيّة كبيرة لنشر التّعليم وتطويره، وتبنّي استرجاع الثّقافة الوطنيّة، لكن كلا النّظامين لم ينجحا، بسبب استمرار الصّراع بين أنصار العربيّة والفرنسيّة، وفشل السّلطة في خلق وعي وطنيّ، قادر على تجاوز الأزمة الثّقافيّة المصطنعة في أحيان، والموضوعيّة في أحيان أخر، بل ومساهمتها في ازدياد حدّة الصّراع وتوريثه للأجيال اللّاحقة (فيلالي،١٩٩٦: ١٤٢)، يقول رشيد تلمساني: «إنّ موقف المعرّبين نابع من تكوينهم الأساسيّ باللّغة العربيّة، أمّا المفرنسين فكانوا يطالبون بالإبقاء على الفرنسيّة كأداة اتّصال أساسيّة في الجزائر المستقلّة، وبموقفهم هذا اعتبروا من مخلّات الاستعمار» (فيلالي،1996: 140 في :Tlemcani 191 :1986). وتوالت القوانين والقرارات الدّاعمة للعربيّة، ففي(١٩ مارس١٩٨١) (صدر قانون يقضي بتعريب اللّافتات والإشارات العامّة والخاصّة، وبدخول التّسعينات توقّف زخم التّعريب، بصدور تشريع يحمل الرّقم (٩٢–٠٢) لسنة (١٩٩٢) في فترة حكم بوضياف، ومُدّد بموجبه الأجل الأقصى لتطبيق قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة رقم (٩١–

٠٥)، إلى غاية توفّر الشّروط اللّازمة، وبعبارة أخرى تجميد قانون تعميم استعمال العربيّة إلى أجل غير مسمّى، واستمرّ التّجميد حتّى ألغاه اليامين زروال سنة (١٩٩٦) (عزاز، ٢٠١٨).

وفي عهد بوتفليقة أقرّت الأمازيغيّة لغة وطنيّة، كما مرّ معنا في تعديلات (٢٠٠٢) لدستور (١٩٩٦)، كما صدر القانون رقم (٠٨– ٠٩) في ٢٥ فبراير (٢٠٠٨) من قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة، الّذي ينصّ في المادّة (٨) منه على الآتي:

- يجب أن تتمّ الإجراءات و العقود القضائيّة من عرائض و مذكّرات باللّغة العربيّة تحت طائلة عدم القبول.
- يجب أن تقدّم الوثائق و المستندات باللّغة العربيّة أو مصحوبة بترجمة رسميّة إلى هذه اللّغة، تحت طائلة عدم القبول.
- تتمّ المناقشات باللّغة العربيّة.
- تصدر الأحكام القضائيّة باللّغة العربيّة، تحت طائلة البطلان المثار تلقائيًّا من القاضي.

ونخلص ممّا تقدّم إلى أنّ القيادات السّياسيّة الّتي حكمت الجزائر بعد الاستقلال، حملت وعيًا فيما يخصّ الشّأن اللّغويّ، عكسته تلك القرارات الكثيرة الّتي تهدف إلى تعريب ما فُرنِس إبان الاستعمار الفرنسيّ، غير أنّه يؤخذ على هذه القيادات السّياسيّة اهتمامها بالعربيّة وإهمالها للأمازيغيّة، ما سبّب في اضطرابات ومظاهرات بين المتكلّمين بها، فالتّعريب المنشود، هو ذاك التّعريب الّذي يُوجّه إلى اللّغات الأجنبيّة الدّخيلة واللّهجات المحلّية الّتي تنازع الفصحى مكانتها، أمّا التّعريب الّذي يطمس هويّة الأقلّيّات السّكّانيّة الّتي تشترك مع الأغلبيّة في الدّين والتّاريخ والأرض كالأمازيغ في شمال أفريقيا أو الأكراد في شمال الجزيرة العربيّة أو غيرهم، فهو تعريب ينتهك حقوق الأقلّيّات، ويؤذن باضطرابات ونزاعات. ومع هذا لا يمكن أن نتجاهل أن القضيّة الأمازيغيّة استُغلّت من أطراف خارجيّة حاقدة لتضخيمها وخلق فتنة داخليّة، كما أشرنا في الإطار التّحليليّ.

وممّا يظهر أنّ القرارات والتّشريعات إضافة إلى تبنّيها للتّعريب، فإنها كانت تدافع عن العربيّة في وجه الفرنسيّة، كما أنّها تدفع غير المتمكّنين من العربيّة إلى تعلّمها واكتسابها، ولذا فهذه القرارات من وجهة نظر التّخطيط اللّغوي، قرارات تصبّ في تخطيط الوضع (Status Planning)، وتخطيط الاكتساب اللّغة (Acquisition Planning)، فالقرارات الّتي تلزم نشر العربيّة على اللّافتات والإشارات، وفي أروقة الإدارات وتحرير الوثائق، هي قرارات تهدف إلى الرّفع من مكانة اللّغة وتعزيز وضعها بين مستعمليها، بينما القرارات الّتي تهدف إلى تعلّم اللّغة وتعزيزها بين الموظّفين، هي قرارات ترتبط باكتساب اللّغة أو بإعادة اكتسابها في الحالة الجزائريّة.

وأمّا على صعيد التّنفيذ، وهو الشّق الثّالث بعد التّخطيط والقرار السّياسيّ، فقد بدأت الجزائر حراكًا غير يسير -تنفيذًا للقرارات السّياسيّة اللّغويّة الّتي صدرت تباعًا- لإدخال العربيّة إلى تعليمها بعيد الاستقلال (١٩٦٣- ١٩٦٤)، وكانت أولى هذه المحاولات هو إدراج العربيّة لـ(٧) ساعات أسبوعيًّا في أوّل عام دراسيّ بعد الاستقلال، ثمّ تطوّر الأمر فعُرّبت السّنة الأولى الابتدائيّة تعريبًا كاملًا، كما أصبحت حصص التّدريس بالعربيّة تصل إلى (١٥) ساعة وحتّى (٢٠) ساعة في الأسبوع، وتقرّر في سنتي (١٩٦٤- ١٩٦٥) إلحاق المدارس التّابعة لجمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين بالتّعليم العموميّ توحيدًا للتّعليم الابتدائيّ تدريجيًّا، وأصبحت الفرنسيّة إثر ذلك لغة أجنبيّة، كما تقرّر في سنة (١٩٦٧) تعريب السّنة الثّانية الابتدائيّة تعريبًا كاملًا (زرهوني، ١٩٩٤في: بوزياني، ٢٠١٢: ١٣).

١.١.٤ التّذبذب في التّعريب:

غير أنّ هذه القرارات لم تطبّق كما يراد لها، إذ تبنّت السّلطات في الجزائر خطابين مختلفين في موضوع التّعريب، فالخطاب الأوّل الرّسميّ، ينادي بالتّعريب على امتداد الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، وهو ما أُكّد عليه في الدّستور، فهو خطاب يدعو إلى استعادة العربيّة وتمكينها من جميع المرافق، والخطاب الثّاني غير الرّسمي، خطاب سمح



للفرنسيّة بالبقاء لغة للعلم، وللإدارة، والأوراق الرّسميّة الّتي تصدر عن المؤسّسات الجزائريّة. هذا التّذبذب فتح الباب لخطاب ثالث، بدأ يبحث عن هويّة أخرى للجزائر ممثّلة في الهويّة الأمازيغيّة ونبذ العربيّة ومحاربتها، وهو ما أتاح للفرنسيّة البقاء، وللّهجات بأن تنال الاهتمام على حساب العربيّة الفصحى (عزاز، ٢٠١٨)،كما أسهم هذا التّذبذب في حصول انقسام في تطبيق التّعريب على مستوى الإدارات، فما تَعَلَّقَ بالوظائف الثّقافيّة والأيديولوجيّة، مثل: الشّريعة الإسلاميّة والإعلام والعدالة والتّعليم، استُعملت اللّغة العربيّة أداةً لها، في حين أنّ قطاعات الدّولة الأخرى، مثل: الاقتصاد والصّناعة وغيرها، استمرّ تداولها بالفرنسيّة (فيلالي، 1996.: 140 Tlemcani 192 in).

وقد أفرز هذا الانقسام مع مرور الوقت فئتين من المواطنين؛ فئة أولى لها أولويّة في التّوظيف وتولّي المناصب في أجهزة الدّولة، وهي الفئة الّتي تعلّمت بالفرنسيّة، وفئة ثانية عدّت مواطنًا من الدّرجة الثّانية أو الثّالثّة، قلّت حظوظها في التّوظيف والحصول على رواتب مجزية (فيلالي، د. ت.: ١٤١). ويعلّق الكاتب الإنجليزيّ هـ. روبرتس (H. Roberts)، على هذه النّتائج بقوله: بحلول منتصف السّبعينيّات، أصبح هناك كثير من الشّباب الجزائريّ المتعلّم بالعربيّة، غير أنّ فرص العمل بالنّسبة إليهم قليلة، فلم تكن المؤسّسات الحكوميّة تبحث إلّا عن المتقنين للفرنسيّة، وهذا ما أدّى إلى الإحباط بين الشّباب الجزائريّ (Roberts, 1988: 566- 567).

ونخلص في آخر هذا النّقاش إلى أنّه على مستوى التّخطيط والسّياسة اللّغويّة، فقد كان هناك تخطيط لما يراد أن تكون عليه الجزائر لغويًّا وثقافيًّا في المستقبل، وترجم جزئيًّا إلى قرارات سياسيّة لغويّة واضحة، تتلخّص في تعريب الحياة اليوميّة في الجزائر وتعريب الإدارات والتّعليم والإعلام وغير ذلك، إلّا أنّه على مستوى التّنفيذ، لم يحقّق مشروع التّعريب ما كانت تطمح إليه الجزائر إبان استقلالها، بسبب نخب فرنكفونيّة، سعت بكل السّبل للإبقاء على اللّغة الفرنسيّة، وعرقلة حملات التّعريب المتعدّدة طيلة نصف قرن

من الزّمان أو يزيد، وعليه؛ ساد خطاب مزودج في الجزائر، خطاب رسميّ دستوريّ، يقرّ بترسيم وتعميم اللّغة العربيّة، وخطاب فعليّ يهمّش العربيّة، ويدعم الفرنسيّة حتّى أضحت لغة رسميّة مع أنّه لا قانون ينصّ على ذلك (عزاز، ٢٠١٨).

٤. ٢. التّرجمة وتوحيد المصطلحات:

استضافت الجزائر عددًا من المؤتمرات والنّدوات المهتمّة بإصلاح الوضع اللّغويّ، مثل: مؤتمر التّعريب الثّاني سنة (١٩٧٣)، الهادف إلى توحيد المصطلح العلميّ، وملتقى الجزائر الدّوليّ الأوّل حول التّرجمة الأدبيّة (٢٠٠٨) تحت عنوان التّرجمة والتّعايش، والملتقى الدّوليّ الموسوم بالتّرجمة والمجالات ذات الصّلة سنة (٢٠١٤) (موقع المعهد العالي العربيّ للتّرجمة، ٢٠١٩)، واقتصر التّخطيط اللّغويّ في هذا الحيّز على إنشاء عدد من المؤسّسات المعنيّة بالتّرجمة كالمعهد العالي العربيّ للتّرجمة وغيره، وتركّز الأداء على إعداد المترجمين وتدريبهم أكثر من تركيزهم على ترجمة الكتب والمؤلّفات بحسب ما وقف عليه الباحث.

٤. ٣. المؤسّسات اللّغويّة:

يحتاج التّخطيط اللّغويّ إلى مؤسّسات تتابع القرارات وتنفّذ الخطط المقترحة، وقد شهدت الجزائر ظهور عدد من المؤسّسات اللّغويّة، تدعم استعمال العربيّة وتترجم لها، منها:

٤. ٣. ١. المجلس الأعلى للّغة الوطنيّة:

أنشئ المجلس الأعلى للّغة تحت إشراف عبد الحميد مهري رئيس حزب جبهة التّحرير الوطنيّ سنة (١٩٨١)، وقد اقتضت مهمّته دعم استعمال العربيّة، ومراقبة تنفيذ القوانين والتّشريعات الصّادرة فيها (عزّاز، ٢٠١٨).

٤. ٣. ٢. المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة:

أنشئ سنة (١٩٨٦)، بموجب قانون رقم (٨٦- ١٠)، وترعاه رئاسة الجمهوريّة بشكل شخصيّ، ومن أهدافه خدمة العربيّة، وإحياء مصطلحاتها، وتشجيع التّأليف بها، ونشر الدّراسات المتعلّقة بالعربيّة وآدابها، وإصدار مجلّة دوريّة تُعنى بالعربيّة، وكان من نتائج مجهوداته إطلاق مشروع الذّخيرة العربيّة سنة (٢٠٠٨) تحت إشراف عبد الرّحمن الحاج صالح (بو عبد الله، د. ت.: ١٠، ١١)، والّتي يراد لها أن تكون موسوعة حاسوبيّة ضخمة على الشّابكة، لكلّ ما جاء في العربيّة من ألفاظ ومعانٍ منذ أقدم لفظ إلى العصر الحديث، إضافة إلى ربط معاني الكلمات العربيّة بالفرنسيّة والإنجليزيّة، وهي بهذا التّوجّه تشابه ما يطلق عليه اليوم بالمعجم التّاريخيّ إذا ما استثنينا إضافة الألفاظ الفرنسيّة والإنجليزيّة، غير أنّ هذا المشروع -على الرّغم من مرور عقد من الزّمان على ظهور فكرته- لم يتمكّن القائمون عليه من إنجازه بعد.

٤. ٣. ٣. المجلس الأعلى للّغة العربيّة:

أنشئ المجلس سنة (١٩٩٨) بهدف الحفاظ على اللّغة العربيّة وترقيتها، وقد نظّم المجلس العديد من النّدوات وجلسات العمل والتّشاور مع مختلف قطاعات الدّولة، كما أصدر عددًا من المعاجم المتخصّصة، منها: معجم المصطلحات الإداريّة، وقاموس عربيّ إنجليزيّ فرنسيّ، وغيرهما (بو عبد الله، د. ت.: ٦– ٨).

٤. ٣. ٤. المعهد العالي العربيّ للتّرجمة:

افتُتح المعهد العالي العربيّ للتّرجمة سنة (٢٠٠٣)، وهو يتبع الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة، وقد ظلّ الإنتاج العلميّ في هذا المعهد متواضعًا، بحسب ما وقف عليه الباحث عند اطّلاعه على موقع المعهد، فمن خلال تصفّح الموقع، تبيّن أنّ المعهد لم يترجم إلّا عشرين كتابًا من كتب النّاشئة، لم تخرج للنّور بعد -بحسب تعبيرهم-، كما ترجم عدّة

كتب أخرى مختلفة، إضافة إلى إصداره عددًا واحدًا من مجلّته «معبر»، حتّى لحظة كتابة هذه السّطور (موقع المعهد العالي العربيّ للتّرجمة، ٢٠١٩).

٤. ٣. ٥. المجلس الأعلى للّغة الأمازيغيّة:

وهو تطبيق لما جاء في تعديلات (٢٠٠٢) لدستور (١٩٩٦)، ويعدّ المجلسُ الأعلى للّغة الأمازيغيّة، مؤسّسة أكاديميّة تُعنى بالتّرويج للّغة الأمازيغيّة، والبحث في قواعدها، وتأهيل الكفاءات الوطنيّة القادرة على تعليم اللّغة الأمازيغيّة ونشرها، وحلّ الإشكالات المتعلّقة بها، كمشكلة توحيد الحرف المكتوب بها، فالبعض يعلّم الأمازيغيّة بحروف عربيّة، وفي مناطق أخرى تُستخدم الحروف اللّاتينيّة، كما تستخدم في مناطق ثالثة حروف تيفيناغ (موقع توالت الأمازيغيّ، ٢٠١٩).

٥. التّحدّيات والصّعوبات:

عاشت الجزائر سجالًا حادًّا بين أنصار التّعريب والعودة للّغة العربيّة، وبين أنصار الفرنسيّة المحافظين على الإرث الفرنسيّ، بين من يريد العربيّة لغة للتّعليم والإعلام والإدارة والحياة اليوميّة، وبين تيّار -يوصف بالفرنكفونيّ- يعيق تعريب الجزائر، ويرى أنّ الفرنسيّة هي الأقدر والأفضل (Benrabah, 2007: 227)، ولا زال هذا الصّراع مستمرًّا حتّى يومنا هذا، خاصّة على مستوى النّخب، بسبب اختلاف التّعليم والتّكوين المستمرّ في اللّغة والمنهج بين هذين الطّرفين المتصارعين، وهو ما يفهم من كلام أحد النوّاب الجزائريّين في المجلس الوطنيّ في الجزائر بقوله: «بتعليمي الفرنسيّ لا أستطيع أن أتخلّى بسهولة عن طريقتي الدّيكارتيّة في الاستنتاج، الأمر الّذي يجعلني أختلف عن المتعلّمين بالعربيّة » (فيلالي، 1996: Quandt 1969 in 446).

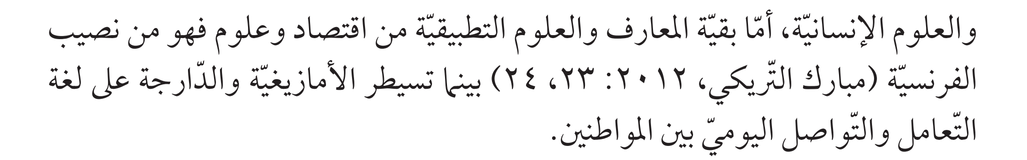
يرى أنصار العربيّة أنّ الجزائر عربيّة الهويّة، وقد قبل سكّانها الأصليّون العربيّة مع دخولهم في الإسلام، فتشرّبوها وأصبحت جزءًا من إرثهم وتاريخهم، وما فصلهم عنها هو الاستعمار الّذي ظلّ لـ(١٣٠) سنة، وأن لا صحّة للمزاعم الّتي تقول: إنّ العربيّة

متخلّفة، وغير قادرة على التّعبير عن المجالات العلميّة؛ لأنّ تطوّر اللّغة مرتبط بتطوّر أهلها ومجتمعها، لذا وجب تطوير المجتمع وثقافته، وتهيئة البيئة الحاضنة للّغة، وعدم الحكم عليها بالقصور والضعف، قصد إقصائها واجتثاثها، إضافةً إلى أنّ استعمال الفرنسيّة وحدها، هو الخطر الحقيقيّ على الجزائر وعلى الثّقافة العربيّة الإسلاميّة في الجزائر، فاللّغة لا تقتصر على الحديث والتّواصل فقط، بل هي تراث وتاريخ وهويّة (فيلالي، ١٩٩٦: ٤٤٧). ويردّ أنصار الفرنسّية على هذا الرّأي بقولهم: إنّ اللّغة الفرنسيّة متطوّرة ومرنة، وقادرة على تحديث المجتمع الجزائريّ، وربطه بنظيره المتقدّم في الغرب، وهو ما تَقْصُر عنه العربيّة ولا تبلغه بحسب رأيهم [٩]، وأنّ نقص الأساتذة المتعلّمين بالعربيّة، والقادرين على تدريس العلوم المختلفة باللّغة العربيّة كبير، ولذا فالحلّ في أساتذة الفرنسيّة فهم أكثر عددًا واقتدارًا على التّدريس بالفرنسيّة (فيلالي، ١٩٩٦: ٤٤٧).

وعلى المستوى الرّسميّ لا تزال الجهود المبذولة مستمرّة، ففي الابتدائيّة يستمرّ تدريس كلّ الموادّ باللّغة العربيّة، إلى جانب الفرنسيّة كلغة ثانية، وكذلك الحال في المرحلة الثّانويّة، حيث تدرّس كلّ الموادّ باللّغة العربيّة مع إضافة مادّتين أجنبيّتين هما الفرنسيّة والإنجليزيّة (محمد بن رابح، ٢٠١٥، ٣٠٧)، وعلى صعيد الإعلام، فقد عُرّب الإعلام في الجزائر بشكل جزئيّ (الأخبار، بعض البرامج الحواريّة، ...إلخ)، كما عُرّبت جميع الاستمارات والوثائق الإداريّة دون استثناء (لعبيدي بو عبد الله، د.ت.، ١١).

ويخلص الباحث بعد ما تقدّم إلى أنّ التّخطيط للّغة لم ينجح كما يراد له، فبعد مضيّ ما يقرب من (٦٠) سنة على الاستقلال، نجد أنّ عدد المتحدّثين باللّغة العربيّة في سنة (٢٠١٧) يصل إلى (٧٢,٢٤٪) بينما يبلغ عدد المتحدّثين الجزائريّين بالفرنسيّة (٣٢,٣٧٪)؛ أي نصف عدد النّاطقين بالعربيّة تقريبًا! ونجد أنّ اللّغة العربيّة الفصيحة اليوم محصورة في الطّبقة المتعلّمة بالعربيّة دونما سواها، ممّن درست وتخصّصت في العربيّة

٩- لا بأس أن نذكر هنا أنّه من خلال إلقاء نظرة سريعة على قائمة أفضل (١٠٠) جامعة في العالم سنويًّا، فسنجد أنّ عددًا منها جامعات تعلّم بالألمانيّة واليابانيّة والصينيّة والفرنسيّة، وهو ما يخبرنا صراحة أنّ اللّغة ليست عائقًا لتحصيل العلم والإبداع فيه، بل ما يوضع أمامها من علل هو العائق. ويستغرب الباحث من الفئة الّتي لا زالت تحمل مثل هذه التّصوّرات عن لغتها، وتصرّ على أنّ لغة العلم في هذا العصر مقتصرة على الإنجليزيّة فقط.


والعلوم الإنسانيّة، أمّا بقيّة المعارف والعلوم التطبيقيّة من اقتصاد وعلوم فهو من نصيب الفرنسيّة (مبارك التّريكي، ٢٠١٢: ٢٣، ٢٤) بينما تسيطر الأمازيغيّة والدّارجة على لغة التّعامل والتّواصل اليوميّ بين المواطنين.

٦. الخاتمة:

استعرض الباحث التّخطيط اللّغويّ في الجزائر ووضع اللّغة في الدّستور، وحملة التّعريب ونتائجها، والمؤسّسات اللّغويّة والتّحدّيات الّتي تواجهه اللّغة في الجزائر، وخلص إلى أنّ الجزائر اختارت بُعيد استقلالها سياسة الاستيعاب اللّغويّ، فسعت في مجال التّعريب واستبدال العربيّة بالفرنسيّة، ثمّ انتقلت مطلع الألفيّة إلى اعتماد سياسة التّعدّد اللّغويّ، وممّا خلصت إليه الدّارسة أيضًا أنّ السّلطات الحاكمة في الجزائر تعاملت بازدواجيّة مع الوضع اللّغويّ، فكان هناك خطاب رسميّ ينادي بالتّعريب على امتداد الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، وخطاب غير رسميّ سمح للفرنسيّة بأن تكون لغة للعلم والإدارة والأوراق الرّسميّة الّتي تصدر عن المؤسّسات الجزائريّة، ممّا أتاح للفرنسيّة البقاء، وللّهجات بأن تنال الاهتمام على حساب اللّغة العربيّة.

ونخلص -من خلال هذه الدّراسة- إلى عدّة نتائج، منها:

١. برز بوضوح أنّ أكثر مجالات التّخطيط اللّغوي الّتي صدرت في حقّها قوانين لغويّة، هي مجال التّعريب، وهو بلا شكّ مطلب هامّ، إذا أراد أهل العربيّة -يومًا- أن تكون لهم الرّيادة في العصر الحديث، أسوة بأهل الإنجليزيّة والألمانيّة واليابانيّة وغيرها.

٢. إنّ تجاهل المكوّنات العرقيّة المختلفة عند التّخطيط اللّغويّ في الجزائر، والاكتفاء بالبعد العربيّ، هو تجاهل صريح لحقيقة الجغرافيا والتّاريخ، وهو ما يؤدّي إلى

تشدّد مطالب الهُويّة لدى الطّرف الآخر، وانجرافه نحو إقصاء كلّ ما هو عربيّ لغةً وثقافةً وهويّة، أو الذّهاب إلى ما هو أبعد من ذلك.

٣. نلحظ أنّ السّياسة اللّغويّة في الجزائر انتقلت من سياسة تستهدف الإبقاء على العربيّة دون ما سواها، وهو ما يعرف بسياسة الاستيعاب اللّغويّ إلى سياسة تقرّ برسميّة اللّغة الأمازيغيّة وإعطائها نفس الرّتبة والصّفة القانونيّة، وهو ما يطلق عليه سياسة التّعدّد اللّغويّ.

٤. حدث تغيّر جليّ في الجزائر وتعاملها مع اللّغة الفرنسيّة، ففي دستور (١٩٦٣) شُرعن وضع الفرنسيّة، وسُمح لها أن تتواجد إلى جانب العربيّة، بينما في دستور (١٩٧٦) حذف الاستثناء الّذي يسمح للفرنسيّة بالتّداول والاستعمال.

٥. يمكن حصر الأسباب الّتي أعاقت تنفيذ التّخطيط اللّغويّ في الجزائر فيما يأتي:

- طبيعة الاستعمار الفرنسيّ وسياسته القمعيّة تجاه الجزائريّين لغة وثقافة.
- تحكّم النّخب الفرنسيّة في مقاليد الحكم ومؤسّسات الدّولة، وتغلغل الفرنسيّة بعمق في الحياة الاجتماعيّة والسّياسيّة في كثير من مدن الجزائر وقراها.
- الصّراع والسّجال بين اللّغة العربيّة، واللّهجة المحلّيّة العربيّة، والأمازيغيّة في الحياة اليوميّة.
- تراخي الحكومات المتعاقبة في تنفيذ القرارات السّياسيّة، وضعفها.

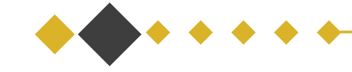


المصادر والمراجع:

أ. اللّغة العربيّة:

- ابن رابح، محمد (٢٠١٥). «التّخطيط اللّغويّ في الجزائر». ورقة بحثيّة قدّمت في مؤتمر التّخطيط والسّياسة اللّغوية – تجارب من الدّول العربيّة. الرّياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّوليّ لخدمة اللّغة العربيّة.
- بوزياني، خالد (٢٠١٢). من أجل تخطيط لغوي أفضل لتعليمية اللّغة العربيّة في الوطن العربي. ورقة بحثيّة قدمت بالمؤتمر الدولي للغة العربيّة: العربيّة لغة عالمية. المجلس الدوليّ للّغة العربيّة. بيروت.
- تريكي، مبارك (٢٠١٢). «السياسة اللّغويّة في الجزائر والتّنمية البشريّة». مجلّة الممارسات اللّغويّة. ١٧.
- الجنديّ، أنور. (١٩٨٣). العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي. بيروت: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة.
- الحجمري، عبد الفتاح (٢٠١٦). جدوى التّخطيط اللّغويّ اليوم. مجلّة التّعريب. ٢٦ (٥٠).
- دربال، بلال (٢٠١١). السياسة اللّغويّة لجمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين. رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
- دربال، بلال (٢٠١٤). وظائف اللّغة إبان فترة الاستعمار الفرنسيّ للجزائر –دراسة لسانيّة اجتماعيّة. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- دستور سورية (١٩٢٠).
- دستور سورية سنة (١٩٥٠).

- دستور سورية سنة (١٩٧٣).
- زكريّا، ميشال (١٩٩٣). قضايا ألسنيّة تطبيقيّة: دراسات لغويّة اجتماعيّة نفسيّة مع مقارنة تراثيّة. بيروت: دار العلم للملايين.
- علوي، حافظ إسماعيل والعناتي، وليد أحمد (٢٠٠٩). أسئلة اللّغة أسئلة اللسانيّات – حصيلة نصف قرن من اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة. بيروت: الدّار العربيّة للعلوم ناشرون.
- فاسولد، رالف (٢٠٠٠). علم اللّغة الاجتماعيّ للمجتمع. (تر: إبراهيم بن صالح الفلاي). الرّياض: جامعة الملك سعود.
- فيلالي، صالح (١٩٩٦). إشكاليّة الثّقافة في الجزائر: المبادئ الأساسيّة والأيديولوجيا الممارسة. مجلّة الفكر العربي. ٨٤ (١٧).
- القاسميّ، عليّ (٢٠١٥). السّياسة اللُّغويّة وتنمية اللُّغة العربيّة (تنمية الكتابة العربيّة نموذجًا). مجلّة التّعريب. ٢٥ (٤٨).
- كالفي، لويس جان (٢٠٠٨). حرب اللُّغات والسّياسات اللُّغويّة. (تر: حسن حمزة). بيروت: المنظّمة العربيّة للتّرجمة.
- كوبر، روبرت (٢٠٠٦). التّخطيط اللُّغويّ والتّغيّر الاجتماعيّ. (تر: خليفة أبو بكر الأسود). طرابلس: مجلس الثّقافة العام.
- كينيج، ماتياس (١٩٩٩). «التّنوّع الثقافيّ والسياسة اللّغوية». (تر: حمدي أحمد النّحاس). المجلّة الدّولية للعلوم الاجتماعيّة. ١٦١.
- لعبيدي، بو عبد الله (د. ت.). جهود مجمع اللّغة العربيّة والمجلس الأعلى للّغة العربيّة بالجزائر في خدمة اللّغة العربيّة وترقيتها. الجزائر: جامعة سعد دحلب.
- لوصيف، سفيان (٢٠١٢). اللّغة العربيّة في الدّساتير والمواثيق الرّسميّة في الجزائر– قراءة



في الإيديولوجية والممارسة. ندوة اللّغة العربيّة في الأنظمة والدّساتير.

- مادون، محمد (١٩٩٢). عروبة البربر: الحقيقة المغمورة. دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر.
- المرّاكشيّ، ابن عذاري (١٩٨٣). البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. تح: ج. س. كولان، إِ. ليفي بروفنسال. بيروت: دار الثقافة.
- المسدّي، عبد السلام (٢٠١١). العرب والانتحار اللّغويّ. بيروت: دار الكتاب الجديد.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون (٢٠٠٤). المعجم الوسيط. تح: مجمع اللُّغة العربيّة. القاهرة: دار الدّعوة.
- معيوش، إبراهيم (٢٠١٧). خطوط عريضة لجهود التعريب بالجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أنموذجا ١٩٣١- ١٩٥٦م. مجلّة الحكمة للدّراسات التّاريخيّة. ١٠.

ب. باللّغة الإنجليزيّة:

- Benrabah, Mohamed (2007). Language-In-Education Planning in Algeria: Historical Development and Current Issues. Language Policy, 6.
- Crystal, David (2008). A dictionary of linguistic and phonetics. Malden: Blackwell.
- Djabri, Ahmed (1981). «Language in Algeria: The Continuing Problem». University of Wales. Unpublished M. Ed thesis.
- Ferguson, Charles and Das Gupta, Iyotirindra (1977). Problems of the Language planning: Language Planning Processes. Paris:

Mouton Publishers.

- Kaplan, R. B. and Baldauf, R. B. (1997). Language Planning: From Practice to Theor. Clevedon: Multilingual Matters.
- Lo Bianco J. (2004). “Language planning as applied linguistics”, In Handbook of Applied, eds. A. Davies & C. Elder. Malden: Blackwell Publishing Ltd.
- Orwell, George (1946). «Politics and the English Language». Journal Horizon, 13, (76).
- Roberts, H. (1988). Radical Islamism and the Dilemma of Algerian Nationalism: The Embattled Arians of Algiers. Third World Quarterly, 10 (2).
- Romaine, Suzanne (2002). “The Impact of Language Policy on Endangered Languages”, International Journal on Multicultural Societies, 4, (2).
- Tollefson, J., (2011). “Language planning and language policy”. In the Cambridge Handbook of Sociolinguistics, ed. R. Mesthrie. Cambridge: Cambridge university press.

ج. المواقع الإلكترونيّة:

قانون (١٩٩٤) بشأن استخدام اللّغة الفرنسيّة، تمّ الاسترجاع في ١ أغسطس، من الرّابط الآتي: http://bit.ly/2TulGFM

موقع المجلس الدّستوريّ في الجزائر، دستور (١٩٦٣)، تمّ الاسترجاع في ١ أغسطس، من الرّابط الآتي: http://bit.ly/2YxVHhR



موقع المجلس الدّستوريّ في الجزائر، دستور (١٩٧٦)، تمّ الاسترجاع في ١ أغسطس، من الرّابط الآتي: http://bit.ly/2YxVHhR

موقع المجلس الدّستوريّ في الجزائر، دستور (١٩٨٩)، تمّ الاسترجاع في ١ أغسطس، من الرّابط الآتي: http://bit.ly/2YxVHhR

موقع المجلس الدّستوريّ في الجزائر، دستور (١٩٩٦)، تمّ الاسترجاع في ١ أغسطس، من الرّابط الآتي: http://bit.ly/2YxVHhR

عزاز، حسنيّة (٢٠١٨). اللّغة العربيّة في الجزائر بين التّعريب والفرنسة. مجلّة عود النّد، ٨، تمّ الاسترجاع في ١ أغسطس من الرّابط الآتي: http://bit.ly/2RvrKNk

مكتب تنسيق التّعريب، تمّ الاسترجاع في ٢٢ مارس ٢٠١٩ من الرّابط: http://bit.ly/2ZalLof

موقع إثنولوج: لغات العالم، تمّ الاسترجاع في ١٤ يونيو ٢٠٢٠ من الرّابط: https://bit.ly/3hnoX5t

البنك الدّوليّ، تمّ الاسترجاع في ١ أغسطس، من الرّابط الآتي:

http://bit.ly/2KvFu8V

موقع توالت الأمازيغيّ، تمّ الاسترجاع في ١ أغسطس، من الرّابط الآتي: http://bit.ly/2MgLgxq

موقع المعهد العالي العربيّ للتّرجمة، تمّ الاسترجاع في ١ أغسطس من الرّابط الآتي: http://bit.ly/2yWHalj

Bakmand, Bente (2000). “National language planning, why (not)?”, Journal of Intercultural Communication, 3, Available from: http://bit.ly/2zdajbV



نسعد بصدور العدد الثاني عشر من المجلة وإكمالها لعامها السادس، وقد تبوأت مكانتها في أوعية النشر العلمية العربية، ونجدد الدعوة للباحثين الأكارم بالإسهام في المجلة. كما يطيب لنا دعوة القراء الأكارم لتصفح أعداد المجلة السابقة كافة ضمن موقع مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية: https://kaica.org.sa

وذلك ضمن المكتبة والإصدارات ← إصدارت المركز ← المجلات.

ردمد (ISSN) : ٧٤١٣ - ١٦٥٨





ص.ب. ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٩ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
mtsl@kaica.org.sa
http://www.kaica.org.sa